مجلة بحوث كلية الآداب
جامعة المنوفية

البحث
٣

التعددية الحزبية وتفعيل المشاركة السياسية بالمجتمع المصرى

رؤية سوسيولوجية

إعـــداد

د / جمال إسماعيل محمد الطحاوى

أستاذ علم الإجتماع المساعد

كلية الآداب - جامعة المنيا

محكمة تصدرها كلية آداب المنوفية

العدد التاسع والأربعون

ابريل ٢٠٠٢

التعددية الحزبية وتفعيل المشاركة السياسية

مقدمة :

تعتبر المشاركة السياسية أحد أهم الوظائف والمهام الأساسية التى تضطلع بها الأحزاب السياسية خصوصاً فى الدول النامية. فلا يمكن تحقيق تنمية سياسية حقيقية بالمجتمع دون مشاركة إيجابية من المواطنين فى كافة المجالات وبكل الصور المتعددة للمشاركة. كما تعتبر المشاركة السياسية أحد الدعامات المهمة لإحداث الاستقرار السياسى. ذلك الاستقرار الذى يعد العامل الأساسى والمحورى الذى تسعى كافة المجتمعات لتحقيقه ويتمثل الاستقرار السياسى فى تدعيم شرعية نظام الحكم القائم وعدم حدوث قلاقل أو اضطرابات تهز هذا الاستقرار. وتعتبر الأحزاب السياسية أهم مؤسسات المجتمع التى من المفترض أن توفر للمواطن فرصة المشاركة والتعبير عن قضايا المجتمع المختلفة وأداء هذه الوظيفة يرتبط بعدد كبير من المتغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية مثل مستوى الدخل والتعليم ونوع المهنة بالإضافة إلى رد فعل النظام الحاكم على مطالب المشاركة من حيث قبولها أو رفضها. كما تتأثر مشاركة المواطن بالجماعات المرجعية التى ينتمى إليها بتشكيلها اتجاهاته وتصرفاته فى المواقف المختلفة وتعتبر الأحزاب السياسية أحد أهم هذه الجماعات المرجعية لأعضائها من حيث الأفكار والتوجهات السياسية والأهداف التى تسعى إليها ومدى تنظيمها وانتشارها.

ويعيش المجتمع المصرى الآن ومنذ عام ١٩٧٦م فترة التعددية الحزبية لوجود أكثر من حزب سياسى على الساحة السياسية تمثل مختلف الاتجاهات والتيارات الفكرية. وتسعى جميعاً إلى التأثير على وفى صنع القرار السياسى بالمجتمع وبقدر نجاح الأحزاب السياسية فى تحقيق أكبر درجة من المشاركة السياسية لأعضائها وأبناء المجتمع ككل، بقدر تحقيقها

لأهدافها باعتبار ذلك أهم الوظائف التى تسعى الأحـزاب لتحقيقـها. وأحـد المقاييس الأساسية لنجاح الحزب السياسى فى المجتمع ما يحققـه مـن مشـاركة سياسية إيجابية داخل المجتمع فى مختلف القضايا المجتمعية خاصة قضايا التنمية.

ولإحساس الباحث بعزوف أعداد كبيرة من أبناء المجتمع المصـرى عن المشاركة السياسية بفعالية وإيجابية وانفراد الحزب الوطنى الديموقراطى دون غيره من الأحزاب بممارسة العمل السياسى فى المجتمع علـى نطـاق واسع وأن تواجد الأحزاب السياسية على الساحة السياسية محدود وتمثيلـها داخل البرلمان ضئيل. فإنفراد حزب واحد وإن كان حزب الأغلبية العدديـة دون بقية الأحزاب بممارسة مختلف الأنشطة السياسية. كان ذلك أحد الدوافع الأساسية إلى ضرورة دراسة مدى فاعلية الأحزاب السياسية فى تفعيل عملية المشاركة السياسية بالمجتمع المصرى.

إجراءات الدراسة المنهجية :

مشكلة الدراسة :

مع بداية التعددية الحزبية فى مصر منذ عام ١٩٧٦م وازدادت أهمية تحقيق مشاركة المواطنين فى مختلف قضايا المجتمع الاجتماعية ـ السياسية والاقتصادية باعتبار مشاركتهم مبدأ أساسى من مبـادئ التنميـة بجوانبـها المتعددة. وازدادت مطالبة المواطنين بإعطائهم الفرصة للمشاركة السياسـية وأن تحقيق ذلك يتم من خلال وجود قنوات شرعية يمارس فيها المواطن حقه فى المشاركة السياسية. ولما كان العمل والأنشطة السياسية محظورة داخـل النقابات ومؤسسات المجتمع المدنى المختلفـة وأيضـاً داخـل الجامعـات. وقصرها فقط على الأحزاب السياسية تبلورت فكرة الدراسة فى التعرف على مدى فعالية وتأثير الأحزاب السياسـية فـى تحقيـق المشـاركة السياسـية للمواطنين.

ولقد تعددت الدراسات العلمية حول بحث العلاقة بين الأحزاب السياسية والعديد من المتغيرات مثل التنمية والتعليم والتنشئة السياسية إلا دراسة العلاقة بين الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية لم تنال القدر الكاف من الباحثين والدارسين ربما لاعتقادهم بأنه من المفترض قيام مختلف الأحزاب بهذا الدور ويتم تحقيقه فى الواقع بصورة واضحة. إلا أن المتابع لحركة ومستوى المشاركة السياسية للأفراد فى مجتمعنا المصرى يشعر بأنها دون المستوى المطلوب والمأمول تحقيقه ولا تتفق مع هذا الزخم الكثير حول الأحزاب السياسية التى يجهل الكثيرون من المؤهلين علمياً أسمائها وبرامجها وأهدافها. لغياب الثقل الجماهيرى فى الشارع المصرى.

<u>ويمكن إجمال مبررات اختيار موضوع الدراسة فيما يلى :</u>

١- لقد مضى أكثر من ربع قرن على عودة نظام التعدد الحزبى للمجتمع المصرى بعد إلغائه عقب قيام الثورة. ومن المفترض أن يكون لمختلف هذه الأحزاب السياسية التى بدأت بثلاثة أحزاب عام ١٩٧٦م ووصلت الآن إلى خمسة عشر حزب دور فى تفعيل المشاركة السياسية.

٢- تعتبر الأحزاب السياسية أهم المؤسسات والقنوات الشرعية المطالبة بتحقيق المشاركة السياسية بالمجتمع بما تتيحه لمختلف الآراء والاتجاهات السياسية من التعبير بحرية داخلها.

٣- تعتبر المشاركة السياسية جوهر الحياة الديموقراطية فى أى مجتمع والطريق إلى تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة. ولم يعد العمل السياسى مجرد المشاركة فى الانتخابات ودخول المجالس التشريعية إنما هو المشاركة فى كافة جوانب عملية التنمية بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

٤- يشكل موضوع الدراسة أحد الاهتمامات الأساسية للباحث وذلك لانخراطه فى العمل السياسى والشعبى على مستوى المحافظة بتوليه رئاسة المجلس الشعبى لمحافظة المنيا لدورة كاملة وعضوية المكتب السياسى للحزب الوطنى الديموقراطى بالمنيا. ويأمل من خلال هذه الدراسة أن يساهم فى فعالية الحوار العلمى حول أهمية المشاركة السياسية فى حياة مجتمعنا المصرى.

أهداف الدراسة :

تحاول الدراسة تحقيق عدداً من الأهداف العلمية والمجتمعية من أهمها :

- التعرف على دور الأحزاب السياسية فى تحقيق مشاركة سياسية فعالة فى المجتمع المصرى.
- معرفة الخصائص السكانية المختلفة للمشاركين سياسياً من خلال الأحزاب السياسية.
- الكشف عن صور ومجالات المشاركة السياسية التى يمارسها الأفراد بالمجتمع.
- معرفة أهم المعوقات التى تقف دون تحقيق الأحزاب لدورها الأساسى فى أداء أحد مهامها الأساسية بتفعيل المشاركة السياسية بالمجتمع.
- معرفة أسباب وعوامل عزوف المواطنين على المشاركة السياسية بفعالية.

تساؤلات الدراسة

ترتبط تساؤلات الدراسة ارتباطاً وثيقاً بأهدافها. وفى ضوء الأهداف السابق الإشارة يمكن عرض التساؤلات على النحو التالى.

تعتمد الدراسة على تساؤل رئيسى :

ـ ما مدى فعالية الأحزاب السياسية فى تحقيق المشاركة السياسية لأعضائها. واشتق من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية أمكن صياغتها على النحو التالى :

١ـ ما دور الأحزاب السياسية فى إلمام أعضائها ومعرفتهم بالقضايا السياسية العامة على المستوى المحلى والدولى.

٢ـ ما دور الأحزاب السياسية فى دفع أعضائها للقيد فى الجداول الانتخابية والتصويت فى عملية الانتخابات.

٣ـ ما دور الأحزاب السياسية فى تدعيم مشاركة أعضائها فى الانتخابات التشريعية والمحلية.

٤ـ ما فعالية الأحزاب السياسية فى تدعيم أعضائها لتولى مناصب سياسية بالمجتمع.

٥ـ ما وسائل تفعيل دور الأحزاب السياسية فى المشاركة السياسية.

منهج الدراسة :

فى ضوء التكامل المنهجى الذى لا يخل بالاتساق بين مختلف المناهج اعتمدت الدراسة على كل من المسح الاجتماعى بالعينة والمنهج المقارن والمنهج التاريخى. أما فيما يتعلق بأدوات جمع البيانات لتحقيق أهداف الدراسة وللوصول إلى أكبر قدر من المعلومات والبيانات اعتمد على ما يلى:

ـ **صحيفة الاستبيان بالمقابلة** : ولقد اعتمد فى صياغتها مختلف الخطوات التى تحقق أهدافها.

ـ **دليل المقابلة** :

تم إعداد دليل للمقابلة تم تطبيقه بإجراء مقابلات مع بعض قيادات الأحزاب السياسية المختلفة بمجتمع البحث. للمناقشة حول دور الأحزاب السياسية فى تفعيل المشاركة.

- الملاحظة المباشرة

أعتمد الباحث على الملاحظة المباشرة من خلال التواجد الفعلى بين مختلف القيادات والأعضاء فى مختلف المناسبات واللقاءات التى تجمع كافة القيادات وعدداً من الأعضاء. واستطاع الباحث تسجيل العديد من الملاحظات حول أساليب وصور المشاركة السياسية ومستواها ومدى تأثير الحزب السياسى على تحويل المواطنين العازفين عن المشاركة باتخاذهم موقفاً سلبياً فى مختلف القضايا المجتمعية إلى مواطنين مشاركين بإيجابية.

- السجلات والوثائق

وتم الاعتماد عليها كوسيلة لجمع البيانات المتصلة بأعداد المقيدين بجداول الانتخابات وأعداد المرشحين للانتخابات التشريعية والمحلية. وكذلك أعداد ونسب الذين أدلوا بأصواتهم فى مختلف الانتخابات مقارنة بأعداد السكان.

التحليل الاحصائى للدراسة :

اعتمدت الدراسة على أساليب التحليل الكمى والكيفى وذلك بالاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية التى تتلائم مع قضية الدراسة وتساهم فى إنجاز أهدافها من حيث تحديد حجم العينة من المجتمع المحلى والمساعدة فى عملية تحليل وتفسير وجدولة البيانات وإيجاد شكل العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة. وبناء عليه استخدمت الأساليب الإحصائية التالية.

- اختبار ($كا^2$) للمقارنة بين إجابات عينة الدراسة من بين أعضاء الأحزاب السياسية وغير الأعضاء. كما استخدم معامل التباين (القيمة الفائية ف) لنفس الغرض.
- وقد تم أعداد برنامج للحاسب الآلى للمعالجة الإحصائية.
- إعداد صياغة معادلة إحصائية يتم بها قياس فعالية الأحزاب السياسية فى

المشاركة السياسية وذلك على النحو التالى :

$$\text{الفعالية} = \frac{\text{ص} - \text{س}}{\text{ن}}$$

حيث : ص = التكرار الموجب لأفراد العينة من أعضاء الحزب.

س = التكرار الموجب لأفراد العينة من غير الأعضاء.

ن = مجموع التكرارات الكلية.

والتكرار الموجب يشمل الذين أجابوا بنعم وذلك تطبيقاً للرأى القائل كلما تعددت مستويات المشاركة السياسية زادت فعالية مشاركة الأفراد.

عينة الدراسة ومجالها الجغرافى :

لقد اعتمدت الدراسة على عينتين مجموعهما (٣٣٠) عضواً (١٦٥) فرد من أعضاء الأحزاب السياسية (١٦٥) فرد من غير المنتمين للأحزاب السياسية وتم اختيار العينة الأولى من بين قيادات الأحزاب السياسية المتواجدة والتى لها مقار بمدينة المنيا.

أما عينة غير الأعضاء فكانت من أرباب الأسر الذين تنطبق عليهم شروط القيد والترشيح للانتخابات التشريعية والمحلية. وذلك بطريقة عشوائية من أحد أحياء مدينة المنيا.

الإطار النظرى للدراسة :

لقد تعددت الأطر النظرية المفسرة لعملية المشاركة السياسية فينطوى المفهوم الاجتماعى للديموقراطية على اتجاهين فكريين أساسيين الأول هو ما يمكن وصفه بأنه يمثل النظرية التقليدية أو الكلاسيكية للديموقراطية والاتجاه الثانى هو ما يعرف باسم صفوة الديموقراطية أو ديموقراطية الصفوة وتمثله أعمال **ليبست الموند، داهل ، وبيرلسون** هذا وقد شهد الميدان نمو اتجاه

ثالث ظهر كرد فعل نقدى لهذين الاتجاهين وهو ما يعرف باسم ديموقراطية المشاركة أما الاتجاه الأول فيتبلور حول ما يسمى نظرية المواطنة والتى تعتمد على الاعتقاد بأن أهم ما تنطوى عليه عملية المشاركة الجماهيرية فى الحياة السياسية من مميزات هى تنمية الإحساس بالمواطنة الحقة وتنهض النظرية الأساسية لهذا الاتجاه على حقيقيتين أساسيتين هما الاعتقاد فى الاستقلال الذاتى للفرد بمعنى أن القدرات السياسية للفرد يمكن أن تحقق مزيداً من التقدم والنمو حينما تتاح فرص أوسع للتعليم من خلال بعض التغيرات الاجتماعية والسياسية بالمجتمع وهكذا فزيادة معدلات المشاركة إنما تعنى نمو واتساع نطاق (روح) المواطنة وخلق المواطن الإيجابى وتطوير المجتمع المسئول وتنظر هذه النظرية إلى المشاركة كقيمة وغاية فى حد ذاتها ومن ثم فالمشاركة السياسية شئ أوسع نطاقاً من مجرد التصويت والسلوك الانتخابى[1].

وهناك من الباحثين من يرى أن هناك عدة معايير يجب أن يتصف بها المواطن المشارك وهى الاهتمام والمناقشة والدافع فالمواطن الديموقراطى يهتم بالسياسة ويشارك فى الحياة السياسية فهو قارئ ومستمع للمواد الإعلامية ويمتلك القدرة على المناقشة السياسية وممارستها ويتمتع بالدافع القوى لتلك المشاركة أما المعرفة فيفترض فى المواطن الديموقراطى أن يكون لديه إلمام بالمسائل السياسية من حيث موضوعاتها وتاريخها وواقعها ومواقف القوة المتباينة الأحزاب منها والنتائج المحتملة لها أما المبدأ فيفترض فى المواطن أن يصوت فى الانتخابات طبقاً لمعايير لا ترتبط فقط بالمصلحة الشخصية وإنما ترتبط بالصالح العام والرشد يفترض فى المواطن أن يكون رشيداً فى مشاركته السياسية[2].

ويحدد **Ankeles** خصائص المواطنة المشاركة بأنها :

ـ الحرية من السلطة التقليدية والولاء للسلطة القومية المركزية. والاهتمام بالشئون العامة والتعبير عنها بالمشاركة فى الحركة المدنية، التوجهات السياسية نحو العمليات السياسية والحكومة والتى تتميز بالرغبة فى إرساء هيكل رشيد من القواعد والتنظيمات[٣].

ومن الاتجاهات النظرية المفسرة أيضاً للمشاركة السياسية والتعددية تبرز توجهات كل من موسكا وميتشيلز Moska, Michels فلقد صاغ ميتشيلز نظرية الصفوة فى كتابه Political Parites وسن قانوناً أطلق عليه القانون الحديدى للأوليجاركية[٤] Iron Low of aligarchy موضحا فيه آرائه حول دراسة الصفوة. والأوليجاركية تعنى حكم الأقلية للأغلبية وقد اعتبرها ميتشيلز نتيجة حتمية للتنظيم الاجتماعى فيرى أن كل بناء مهما اختلف فى أى مجتمع منظم يحتم أن يكون على قمته صفوه ما أى أن التنظيم يعنى وجود أقلية على قمته[٥].

وقد أشار إلى أنه داخل كل تنظيم أيا كان حجمه لابد وأن توجد القيادة لكى يكتب لها النجاح. وطبيعة التنظيم تمنح القادة القوة والامتياز فهم الذين يعبرون عن آراء الأعضاء ويتدعم موقفهم نتيجة لعوامل تنظيمية وسيكولوجية وكلما زاد التنظيم حجماً وتعقيداً كلما ازداد اعتماده على جهازه البيروقراطى حيث تتعقد الأمور الإدارية.

ويتفق موسكا مع ميتشلز فى أن السيطرة التى تمارسها الصفوة تتوقف إلى حد كبير على طابعها التنظيمى حيث يرى أنه فى كل المجتمعات الإنسانية توجد طبقة حاكمة وهى أقلية وطبقة محكومة وهى غالبية وتعد هذه ظاهرة تاريخية. فكل ما حقق المجتمع قدراً من التطور والنمو كان على أقلية منظمة فيه أن تضطلع بمسئولية توجيه المجتمع فى كل مناحيه وشئونه المتعددة. أما الطبقة المحكومة فهى صاحبة الأكثرية العددية فتكون فى حالة

الخضوع الكامل والضبط المستمر من قبل الطبقة الأولى الحاكمة التى تستعين على تحقيق هيمنتها وسيطرتها على الطبقة المحكومة بأساليب قانونية أحياناً وأخرى تعسفية قائمة على العنف أحياناً أخرى وأن الصفوة تمتلك مقاليد القوة بفضل قدراتها التنظيمية وتقديرها الدقيق لمصادر القوة فى المجتمع[٦]. ويذهب موسكا إلى أبعد من ذلك حين يقول أن الضبط الذى تمارسه الصفوة يعتمد على كونها قلة متماسكة تشكل جبهة قوية قادرة على تحدى القوة المعارضة.

من هذا العرض السابق للتوجهات النظرية لكل من ميتشلز وموسكا نستطيع القول بأنهما قد اهتما بدراسة الصفوة عن طريق التنظيم مما يؤدى بنا إلى القول بأن مدخلهما إلى دراسة الصفوة كان مدخلاً تنظيمياً، فالقلة المنظمة عند موسكا أقدر على الاتصال والوعى بمصالحها من الأغلبية غير المنظمة، كما أن التنظيم عند ميتشلز يحتم حكم الأقلية وفقاً لقانونه الحديدى. وبناء على ذلك فإن تاريخ الأحزاب السياسية فى مختلف المجتمعات وخاصة فى الدول النامية تميل إلى تكوين أوليجاركيات (نُخُب مغلقة). ولذا فهى غير قادرة على تفعيل المشاركة السياسية فى المجتمع وهذا ما ستحاول الدراسة التحقق منه فى واقع المجتمع المصرى.

أما نظرية تعدد الصفوات فإن فكرة التعددية مؤداها أنه لا توجد حقيقة مطلقة واحدة وأن كل فاعل يلعب أكثر من دور فى وقت واحد وأن هناك علاقات متقاطعة متعددة بين العناصر بحيث لا تمثل إحداها موقعا متميزاً عن الأخرى ويترتب على ذلك ألا تتحكم جماعة واحدة فى القوة وإنما تتوزع تلك القوة فى المجتمع برمته من القاعدة إلى القمة[٧].

وتعرف التعددية بأنها نظام اجتماعى وسياسى حيث تكون فيه القوة

منتشرة ومشاعة بين عدد كبير من الجماعات الخاصة ومنظمات المصالح والأشخاص الممثلين لتلك الجماعات والمنظمات[٨].

وتعتمد النظرية التعددية على الأسس التالية :

ـ وجود تعدد فى مراكز القوة، فالقوة مقسمة بين عدد كبير من الجماعات أو التنظيمات التى يطلقون عليها جماعات المصلحة والتنظيمات الاختيارية.

ـ أن كل صفوة من هذه الصفوات ترتكز على ركائز مختلفة للقوة السياسية فهناك رجال الأعمال الذين يرتكزون على الدعامة الاقتصادية، وهناك العسكريون الذين يسيطرون على أدوات العنف الرسمية، وهناك أعضاء الحكومة الذين يسيطرون على حق اتخاذ القرار أو السلطة السياسية، فكل منهم له مصالحه الخاصة والقوة تميل إلى أن تأخذ نمطها طبقا لبناء المصالح فى المجتمع ويشارك فى كل صفوة منها أولئك الذين تتفق مصالحهم وتنقسم حيث تختلف المصالح.

ـ مشاركة الأفراد والمنظمات فى العملية السياسية وفى التأثير فى النظام السياسى. فليس المهم أن توجد العديد من الجماعات والمنظمات وإنما المهم أن تكون هناك مشاركة من تلك الجماعات والتنظيمات فى العملية السياسية ويكون لكل منها ولو بدرجات متفاوتة القدرة على الوصول إلى مراكز التأثير. وتقوم فكرة المشاركة على افتراض أن الأشخاص يمكنهم فرض آرائهم من خلال المنظمات المتعددة ولكن الحقيقة أنه فى داخل كل منظمة يوجد عدد قليل من أصحاب القوة الذين يديرون تلك المنظمات ويوجهون أعمالها وأن الأعضاء ليس لهم مشاركة تذكر فى أعمال المنظمة[٩].

مفاهيم الدراسة :

مفهوم الحزب :

إن المتتبع للتراث النظرى فى مجال علم الاجتماع السياسى وعلم السياسة يجد أنه من الصعوبة الاتفاق حول مفهوم واحد للحزب السياسى. فقد أشار كل من **كومان Coleman** و **روزبرج Rosberg** إلى أن الأحزاب السياسية هى منظمات رسمية ذات أهداف واضحة ومعلنة تتمثل فى تحقيق الرقابة القانونية سواء بمفردها أو بالتحالف مع جوانب أخرى على أجهزة الحكومة وسياستها(١٠).

ويرى **فاروق يوسف** أن الحزب منظمة تعمل لتحقيق أهداف معينة وأن مجموعة المبادئ والأفكار هى التى تكون الجسد العقائدى للحزب وبناء عليه يضع الحزب برنامجه الذى يترجم تلك المبادئ إلى سياسات تحقق المصلحة العامة من وجهة نظر الحزب(١١).

ويعرف **عاطف غيث** الحزب بأنه جماعة من الأشخاص تهتم أساساً بالضبط الاجتماعى، كما تمارسه الحكومة، ويمكن النظر إلى الحزب على أنه نظام مكمل للحكومة يسهم فى اختيار المسئولين من الإدارة العامة وتحديد السياسات العامة للدولة، فضلاً عن نقد سياسة الحكومة ومراجعتها(١٢).

ويرى **السيد حنفى عوض** بأن الحزب تنظيم يتكون من مجموعة من الأفراد تشملهم روابط معنوية وفكرية ومادية مشتركة، ويعملون من أجل الوصول إلى الحكم بوسيلة شرعية سلمية بالانتخاب وتطبيق ما يؤمنون به من مبادئ وأفكار وذلك فى ظل مناخ ديموقراطى سليم(١٣).

وهناك من يعرف الحزب على أنه تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطنى ومحلى من أجل الحصول على الدعم بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة وتحقيق سياسة معينة(١٤).

ويعرف إبراهيم أبو الغار الحزب السياسى بأنه مجموعة منظمة من الناس يشتركون فى مجموعة من المبادئ والمصالح. وتسعى هذه الجماعة للوصول إلى السلطة بهدف المشاركة فى الحكم وتحقيق هذه المصالح والمبادئ المختلفة[١٥]. فى ضوء العرض السابق للمفاهيم المتعددة للحزب السياسى يمكن استخلاص مجموعة المؤشرات التالية :

ـ وجود مجموعة من المفاهيم تهتم بإبراز الجانب الفكرى والايديولوجية فى تعريفها للحزب السياسى. ومن المفاهيم ما يركز على الجوانب التنظيمية للحزب باعتبارها أساس تكوينه.

مفهوم المشاركة السياسية :

ونتناول فى البداية مفهوم المشاركة سواء كانت سياسية أو اجتماعية فيشير روس إلى المشاركة بأنها تعنى إتاحة الفرصة لسكان المجتمع للإسهام أو المشاركة فى وضع الأهداف العامة للمجتمع وفى التخطيط لتحقيق تلك الأهداف[١٦]. كما يصف دانيس جوليت المشاركة على أنها تتخذ أشكالاً خاصة من استغلال الوقت والاهتمام والطاقة والموارد الخاصة بالجماعات غير الصفوية كوسائل لكسب القوة والقدرة على المساومة على صفقات أو اتفقات تحقق لهذه الجماعات حوافز مادية[١٧] ويشتمل مصطلح المشاركة على العديد من المعانى الأول يجب أن تكون المشاركة إيجابية والثانى المشاركة تعنى اختيار أو تشتمل على الاختيار وهذا يعنى تطبيقاً أن للناس الحق وعليهم مسئولية امتلاك القوة على التحكم فى القرارات التى تؤثر فى حياتهم والثالث أن الاختيار أو المشارك يجب أن يملك القدرة الاحتمالية كى يكون مؤثراً وتطبيقاً يعنى أن هناك آليات أو ميكانزمات قائمة بالفعل أو يمكن خلقها للسماح بتطبيق هذه الاختيارات[١٨]، ومن جانبنا نرى أن المشاركة هى العملية التى يتم عن طريقها قيام المواطنين طوعاً بالإسهام فى توجيه

مقدراتهم سواء كان ذلك عن طريق مباشر أو غير مباشر وسواء كان ذلك أثناء وضع السياسات والخطط أو خلال تنفيذ المشروعات أو توجيه الاستفادة من النتائج أو عن طريق تقييم المشروعات ومدى تحقيقها لأهدافها وقد تكون هذه المشاركة بالرأى أو المشورة الفنية أو الإسهام فى اتخاذ القرار.

ويرى كورفيتاريس **Kourvetaris** ودوبراتز **Dobratze** أن المشاركة من قبل المواطنين غير متساوية، كما أن تأثيرهم على عملية صنع السياسة الواقعية فارقة وتتسم بالتمايز[١٩]. ويرى هنتنجتون **Huntington** أن المشاركة السياسية تعنى أنشطة الأفراد التى تهدف التأثير على صنع القرار الحكومى، وهى أنشطة فردية أو جماعية، منظمة أو عفوية، موسمية أو مستمرة، سلمية أو عنيفة، فعالة أو غير فعالة، شرعية أو غير شرعية[٢٠].

ويعرف **عبد الهادى الجوهرى** المشاركة السياسية بأنها تعنى اشتراك الفرد فى مختلف مستويات العمل والنظام السياسى وتشمل الأنشطة السياسية المباشرة (الأولية) والأنشطة السياسية غير المباشرة (الثانوية) ومن أمثلة الأنشطة السياسية المباشرة (عضوية الحزب ـ الترشيح فى الانتخابات ـ التصويت ـ مناقشة الأمور العامة) أما أمثلة الأنشطة غير المباشرة فقد تمثلت فى (المعرفة ـ الوقوف على المسائل العامة ـ العضوية فى هيئات التطوع)[٢١].

ويعرف **عاطف غيث** المشاركة السياسية بأنها سلوكاً اجتماعياً يعتمد على جهود تطوعية ونشاطات إرادية يقوم بها أفراد المجتمع بغية تحقيق أهداف عامة مشروعة، ويكتسب هذا السلوك التطوعى بناءاً محدداً حيث تختلف درجات المشاركة وتتباين صورها ويتحقق طابعها الدينامى كعملية اجتماعية مستمرة[٢٢]. ونرى أن هذا التعريف يقصر المشاركة على التأثير فى القرار الحكومى فقط دون سواه، وهو بذلك يستبق الأنشطة التى تهدف

إلى التأثير فى القرارات غير الحكومية والتى تتخذ داخل المؤسسات شبه الرسمية بهدف تنظيم أو إدارة هذه المؤسسات.

وترى نجاد البرعى أن المشاركة السياسية فى أوسع معانيها هى حق المواطن فى أن يؤدى دوراً معنياً فى صنع القرارات السياسية. وفى أضيق معانيها تعنى حق ذلك المواطن فى أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم(٢٣). وهناك من يرى أن المشاركة السياسية نشاط اختيارى يهدف للتأثير فى اختيار السياسات العامة أو اختيار القادة السياسيين على المستويين المحلى أو القومى، سواء أكان هذا النشاط ناجحاً أم غير ناجح، منظماً أم غير منظم مستمراً أو مؤقتاً(٢٤).

ويرى (Nie) أن المشاركة السياسية تعنى تلك الأنشطة الشرعية Legel Activities والتى يقوم بها المواطن العادى بشكل قليل أو متزايد فى انتخابات الهيئة الحاكمة من ناحية أو الإجراءات التى تتخذ لذلك من ناحية أخرى(٢٥). وهناك من يصنف المشاركة السياسية المباشرة بأنها تعنى الاشتراك فى السياسة العامة من خلال شغل منصب سياسى أو عضوية المجالس المحلية أو الاشتراك فى الانتخابات العامة بينما يقصد بالمشاركة غير المباشرة الاشتراك فى حضور الاجتماعات التى تحدث أو تكون منظمة من قبل جمعيات خاصة أو منظمات عامة كمختلف النقابات والأحزاب(٢٦).

وتعرف المشاركة السياسية أيضاً بأنها عملية دينامية يشارك الفرد من خلالها فى الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادى وواع من أجل التأثير فى المسار السياسى العام بما يحقق المصلحة العامة التى تتفق مع أرائه وانتمائه الطبقى، وتتم هذه المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها الاشتراك فى الأحزاب والترشيح للمؤسسات التشريعية والاهتمام بالحياة السياسية والتصويت(٢٧).

وتستخدم المشاركة السياسية لتشمل الأفعال والأبنية السياسية والتى تهدف إلى التأثير أو تسهيل التأثير فى صنع القرار السياسى عن طريق إدماج المواطنين فى العمليات السياسية(٢٨). ولا تعنى المشاركة السياسية مجرد القيام بدور من الأدوار والقيام به فى أحد الأنشطة الإنسانية بل يجب أن تفهم فى إطار الحاجة للمشاركة والتى تعد أمراً طبيعياً إذا ما توافر دور أو أكثر أو تم تخليق أدوار جديدة يقوم بها الفرد وفى هذه الحالة فإن ما يحدث يسمى بالمشاركة(٢٩).

والمشاركة السياسية تعنى العمل الموجه إلى التأثير، الضبط، التغيير، المساندة، أو المشاركة فى صنع السياسة وتنفيذها فى البناء السياسى وتشتمل على التصويت وحضور المؤتمرات السياسية وتقديم العرائض للقادة السياسيين(٣٠). ويشير مفهوم المشاركة السياسية فى جوهره العام إلى تأثير المواطنين بشكل أو بأخر على عملية اتخاذ القرار السياسى ومن أهم التعريفات فى هذا الاتجاه ما يلى :

١- أن مفهوم المشاركة غالباً ما يستخدم للإشارة إلى المساندة التى تقدم للنخب الحكومية وكذلك المطالب الملقاة على عاتقها.

٢- قد تستخدم المشاركة السياسية للإشارة إلى المساعى الناجحة للتأثير على ممارسات الحكومة أو اختيار قادتها.

٣- قد تستخدم للإشارة إلى تلك التصرفات من جانب المواطنين التى يتم تحديدها بواسطة القانون على أنها أعمال شرعية كالتصويت والتظاهر وتقديم العرائض ومحاولة التأثير على أعضاء الهيئة التشريعية.

٤- أنه عندما نتحدث عن المشاركين فإننا نعنى الذين يقومون بأنشطة من أجل عمل أو وظيفة عامة، ويحضرون المؤتمرات العامة، وينضمون إلى المحافل السياسية ويخصصون جزءاً من أوقاتهم للأمور العامة.

من خلال العرض السابق لمفهوم المشاركة السياسية يمكن استخلاص بعض المؤشرات التالية :

- إن المشاركة السياسية سلوك وفعل مادى ملموس ويترجم هذا السلوك فى صور عدة أنشطة على مستويات متعددة.
- إن ممارسة وأنشطة المشارك تطوعية إرادية وليست قسراً أو نتيجة ضغط أو إكراه.
- إن نطاق ومستويات ومجالات المشاركة السياسية متعددة وليست قاصرة على مجال بعينيه دون الآخر وإن كان منطوقها يوحى للفرد بالاقتصار على الجوانب السياسية دون الأخرى بل الصحيح أنها تشمل المجالات الاجتماعية والاقتصادية.
- إن الأبنية الاجتماعية ـ السياسية ـ الاقتصادية والتوجهات الايديولوجية السائدة بين أفراد المجتمع تحدد بشكل كبير درجات وأنماط المشاركة السياسية بالتجمع سواء من قبل الأفراد العاديين أو القادة بمختلف مواقعهم.
- ترتبط درجة ومستوى المشاركة السياسية بالمجتمع بدرجة كبيرة بنوع الحكم السائد فى المجتمع فالدول الديموقراطية يتمتع أفرادها بدرجة عالية من المشاركة السياسية بعكس الدول ذات النظام الشمولى أو الدكتاتورى.

وتتبنى دراستنا الراهنة التعريف الإجرائى التالى للمشاركة السياسية. (العملية التى من خلالها يلعب الفرد دوراً فى إدارة وتوجيه العملية السياسية القائمة فى المجتمع .. وبما يتفق مع أهداف ومصالح تلك المجتمعات وبشكل يجسد آراء واتجاهات هؤلاء الأفراد وتتم هذه المشاركة من خلال عدة أنشطة أهمها ! الترشيح فى الانتخابات وعضوية الأحزاب السياسية والإلمام والوقوف على المسائل والقضايا السياسية المحلية والدولية والترشيح لشغل المناصب السياسية والتصويت فى الانتخابات).

الأحزاب والمشاركة السياسية

يتعدد دور الأحزاب السياسية فى تفعيل المشاركة السياسية من خلال عدة محاور منها :

- دورها فى تنمية الوعى السياسى والإلمام بالقضايا السياسية المحلية والدولية.
- دورها فى القيد فى الجداول الانتخابية والعضوية.
- دورها فى دفع المواطنين للتصويت.
- دورها فى الترشيح لشغل المواقع القيادية فى المجالس النيابية.

ونتناول فى هذا من الجزء من الدراسة دور الحزب السياسى فى تحقيق كل مجال من مجالات المشاركة السياسية السابقة.

ـ الأحزاب السياسية وتنمية الوعى السياسى والإلمام بالقضايا السياسية المحلية والدولية :

لمناقشة ذلك المجال نثير سؤالاً (ما مدى إسهام الأحزاب السياسية فى تنمية الوعى السياسى للمواطنين). يعرف معجم العلوم الاجتماعية الوعى بأنه (الفهم وسلامة الإدراك) أى إدراك الفرد لنفسه وللبيئة المحيطة به وبذلك يتضمن الوعى إدراك الفرد لنفسه ولوظائفه العقلية والجسدية بالإضافة إلى إدراك خصائص العالم الخارجى على أساس أنه عضواً فى جماعة[٣١].

ويرتبط النشاط السياسى ارتباطاً كبيراً بالظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية السائدة فى المجتمع. ولاختلاف هذه الظروف ما بين المجتمعات تختلف بالضرورة درجة الوعى السياسى بين الأفراد. وتعانى المجتمعات النامية ومن بينها مصر من ظروف اجتماعية ـ اقتصادية منخفضة متمثلة فى انخفاض مستوى الدخل والتعليم ومستوى المعيشة. وبناء عليه تصبح المشاركة فى العمل العام من قبل المواطنين من أهم المشكلات التى يسعى النظام السياسى إلى حلها بدفع المواطن إلى المشاركة بفاعلية بأكثر من

طريقة ووسيلة منها محاولة تحسين مستوى الظروف الاجتماعية — الاقتصادية والتى يترتب عليها بالضرورة تغيير مستوى مساهمة الأفراد فى القضايا العامة بالمجتمع انعكاساً لتغيير مستوى الوعى ولقد مر المجتمع المصرى بفترات تاريخية ذات صلة بالنظام الحزبى. وهى مرحلة ما قبل الثورة ١٩٥٢م. والمرحلة الثانية ما بعد الثورة وهى فترة الحزب الواحد. ثم المرحلة الثالثة وهى مرحلة التعدد الحزبى الذى بدأت ما بعد عام ١٩٧٦م.

ولما كان موضوع دراستنا الراهنة التعددية الحزبية والمشاركة السياسية فنلقى الضوء بإيجاز حول المرحلة الثالثة. حيث بدأت بما يطلق عليه تعدد المنابر (بين الوسط واليمين واليسار) الذى سرعان ما تحولت إلى أحزاب سياسية ثلاثة لم تتكون من قاعدة شعبية تحقيقاً للمفهوم العلمى البسيط للحزب إنما صدر قرار تشكيلها من رئيس الدولة وأنشئت من أعلى وترك الباب مفتوحاً على مصراعيه للانضمام إليها بوعى أو بدون وعى. وكانت النتيجة الطبيعية أن اتجه الأعضاء من بين منبر الوسط أو من الاتحاد الاشتراكى العربى ذلك التنظيم السياسى السائد فى ذلك الوقت إلى حزب مصر العربى باعتباره حزب الحكومة وبذلك يمكن القول أن التعددية الحزبية كما ألغت بقرار مؤقت قبل الثورة جاءت بقرار فوقى عام ١٩٧٦.

ولقد أتاحت فترة التعدد الحزبى منذ عام ١٩٧٦م إلى إعطاء فرصة كبيرة للمواطنين للتعبير عن الرأى من خلال زيادة مساحة حرية الرأى فى الصحف الحزبية التى حملت أسماء الأحزاب المعارضة وذلك مقارنة بفترة ما قبل إنشاء هذه الأحزاب. ولقد أتاحت هذه الصحف الفرصة أمام المواطن للتعرف على مختلف وجهات النظر حول القضايا والمشكلات المجتمعية وقد صاحب هذه الفترة البدء فى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى والانفتاح على العالم الخارجى فساهم ذلك فى رفع درجة الوعى السياسى لدى المواطنين سواء بدافع المصلحة الشخصية أو بدافع المصلحة العامة.

إلا أنه هذا الدور الحزبى فى رفع درجة الوعى السياسى لم يصاحبه مشاركة سياسية فعالة لتشابه البرامج الحزبية بين مختلف الأحزاب إلى حد كبير وتخوف الكثيرين من المشاركة بفعالية لحداثة التجربة بعد غياب امتد لفترة تصل إلى ربع قرن منذ بدء الثورة حتى بدء تطبيق تجربة التعدد الحزبى. فأحجم الكثيرون من الاشتراك فى العمل العام والعمل السياسى على وجه الخصوص. وظلت اللامبالاة هى الطابع العام للجماهير ولفئة المثقفين بوجه خاص. وقد يرجع ذلك أيضاً إلى برامج الأحزاب التى أعلنت فلم تكن على مستوى التوقعات المرجوة ولسيطرة الحكومة على مجريات الأمور فى الحزب الحاكم مما دفع البعض إلى القول سراً أو علانية بأنه انتقال بصورة مختلفة وتحت مسمى جديد من الاتحاد الاشتراكى العربى إلى تعدد الأحزاب مما ساعد أيضاً إلى إحساس المواطن بعدم جدوى ونتيجة لمشاركته السياسية.

القيد فى عضوية الأحزاب :

يعتبر القيد فى عضوية الأحزاب السياسية أحد صور المشاركة السياسية الإيجابية وتعبير ومؤشر عن درجة عالية من الوعى والسلوك السياسى التطوعى الإيجابى وعلى رغبة الحريصين عليه فى التأثير المباشر فى الحياة العامة[٣٢]. كما يعتبر أحد المؤشرات السياسية المهمة على مدى انتشار مفهوم المشاركة السياسية بين المواطنين والممارسة الحزبية وتسعى الأحزاب جاهدة إلى قيد أكبر عدد من المواطنين إلى عضويتها من خلال الدعوة بمختلف الوسائل من بينها المؤتمرات الحزبية الموسعة أو الندوات المصغرة أو من خلال وسائل الإعلام وتقديم وسائل ترغيب مختلفة منها قبول الحزب ترشيح الأفراد لخوض انتخابات مجلس الشعب أو الشورى أو انتخابات المجالس الشعبية المحلية باسم الحزب وتقديم مختلف أنواع الدعم لهؤلاء المرشحين وأيضاً تطبيق ما يسمى بالتجنيد السياسى للأفراد ولكن من الملاحظ أن القيد فى أحزاب المعارضة على الساحة السياسية المصرية تتم

ببطء شديد ومن بين المثقفين وأصحاب الفكر والاتجاهات الايديولوجية أما الأغلبية المطلقة من المواطنين فأتجهت للقيد فى الحزب الحاكم وإن كانت عملية القيد تتم بصورة جماعية وليست فردية.

وتعتبر عملية القيد المرحلة الأولى لتقدير حجم العضوية ويعتبر كبر وزيادة عدد المنضمين إلى الأحزاب السياسية مؤشراً كمياً على الفعالية الحزبية. ومن الملاحظ عدم وجود أرقام دقيقة يعتمد عليها لتقدير حجم العضوية بالأحزاب السياسية. فالأحزاب السياسية كثيراً ما تبالغ فى حجم العضوية وعدد المقيدين بها. ويشير د. **محمد شومان** أن تقديرات حجم عضوية الأحزاب السياسية ربما لا يتجاوز ١٠% من جملة المؤهلين للمشاركة السياسية والحزبية بل أن حجم العضوية يتناقص فى بعض الأحزاب[٣٣].

ويشير د. **أحمد زايد** فى دراسة خصائص الطابع القومى للشخصية المصرية بعنوان (المصرى المعاصر) أن نتائج الدراسة الميدانية أوضحت أن حوالى ٦٠% من أفراد العينة ليس لديهم بطاقات انتخابية وهم لا يهتمون باستخراجها. وأن نسبة ضئيلة تقدر ١,٨% لا تعرف شيئاً عن البطاقة الانتخابية. أما نسبة من لديهم بطاقات انتخابية فقد وصلت إلى ٣٨,٤% من مجموع أفراد عينة الدراسة[٣٤].

وتشير إحدى دراسات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية أيضاً عن رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية (عينة الجمهور العام) أن ٥.٥% من عينة الدراسة فقط لهم عضوية فى الأحزاب السياسية، كما يشترك ١٨ عضواً بنسبة ١,٣% من عينة الدراسة إلى مجلس نقابى. وتشير هذه النسب إلى ضعف المشاركة السياسية من خلال عضوية الأحزاب والمجالس النقابية[٣٥].

ويبدو ضعف فعالية الأحزاب السياسية فى جذب عـــدد كبـــير مـــن المواطنين إلى عضويتها وفى مقدمتهم المثقفين الذين يقدمون تفسيرات مختلفة حول عدم انضمامهم منها أنها أحزاب ورقية أكثر من كونها جماهيريـــة أو شعبية وأنها تقدس الفرد بدليل بقاء قادتها لفترات زمنية طويلة على قمة هرم التنظيمى للحزب دون تداول السلطة داخلها إلا أن هذا الرفـــض مـــن قبـــل المثقفين عن الانضمام لعضويـــة الأحـــزاب السياســـية يقابلـــه انضمامـــهم ومشاركتهم بفعالية فى الجمعيات الفكرية والفنية ونـــوادى أعضـــاء هيئـــة التدريس فى الجامعات والمجالس واللجان النوعية مثـــل المجـــالس القوميـــة المتخصصة ولجان المجلس الأعلى للثقافة. وتـــرى د. هالـــة مصطفـــى أن ضعف فعالية الأحزاب السياسية فى جذب عدد كبير لعضويتـــها أدى إلـــى ضآلة حجم العضوية بها واعتماد الأحزاب السياسية على آليات تقليدية فـــى ممارستها السياسية منها الترشيح لخوض الانتخابات فتعتمد على العصبيـــات والولاءات القبلية مما ساعد على زيادة أعداد المرشحين المستقلين فى هـــذه الانتخابات بعيداً عن الأحزاب السياسية. وأن الأحزاب السياسية فى مصـــر تفتقرُ إلى تنظيمات محلية فعالة(٣٦).

الأحزاب السياسية والتصويت

يعد التصويت واحداً من أهم المؤشرات لقياس المشاركة السياسية فى أى مجتمع. فيرى ولفنجر أن الانتخابات هى مصدر الشـــرعية التـــى عـــن طريقها يختار الشعب حكامه وهى الطريقة التى يحاول بها المواطنون التأثير على مجريات السياسة العامة(٣٧).

ولأهمية التصويت فى العملية الانتخابية فإن الأحزاب السياسية تنظـم عدداً من الأنشطة المختلفة لاختيار المرشحين فى الانتخابـــات مـــن وضـــع البرامج إلى الحملات الانتخابية فى الانتخابات العامة مما يدفع المواطنـــون

للتصويت ليس للأفراد المرشحين ولكن لقائمة الحزب الـــذى ينتمـــى إليـــه المرشح[٣٨].

وترى د. سلوى شعراوى أن التصويت أداة فى يد المواطن للرقابـــة والمشاركة والتأثير، فالتصويت يمنح الناخب القدرة على التأثير فى السياســة العامة. ويعتبر مؤشرا على رغبة المواطن فى استمرارية سياسة معنيـــة أو رفضه لهذه السياسة[٣٩].

ويرى بلوندال أن الانتخابات هى الطريقة الوحيدة التى يمكن أن تعبر بها معظم الشعوب عن تأييدها لحزب أكثر من الآخـــر. وإذا كـــان ينظـــر للأحزاب السياسية باعتبارها أداة الوصل الرئيسية بين الشعب والحكومة فـــى عالمنا المعاصر فإن الانتخابات هى مفتاح الآلية لهذا الربط[٤٠].

ويعتبر التصويت أحد المؤشرات الأساسية الذى يسهل قياســـه عـــن طريق حصر عدد المشاركين فى عملية التصويت للانتخابات سواء أكـــانت هذه الانتخابات على المستوى القومى أم المحلى ومن اليسير الحصول علـــى بيانات كمية عن هذا المؤشر بدرجة قد لا تتوفر لأى شكل آخر من أشـــكال المشاركة السياسية. والتصويت يتشابه مع متغير الترشيح للانتخابـــات مـــن حيث أن القانون يحدد شروط معنية ينبغى توافرها فى كل مـــن لـــه حـــق التصويت والترشيح فى الانتخابات سواء على المستوى القومى أم المحلى إلا أن الفارق الوحيد بينهما من حيث السن لكل من له حق الترشيح والتصويت. فالتصويت يشترط سن ١٨ عاما أما الترشيح فيشترط ٢٥ عامـــا للمجـــالس المحلية و ٣٠ عاما لمجلس الشعب و ٣٥ عاما لمجلس الشورى. وذلك بخلاف صور المشاركة السياسية الأخرى التى لا تحدد بقانون وليس بالضرورة مـــن توافر شروط معينة بمن يرغب فى ممارسة أنشطة المشاركة السياســـية. وأن عملية التصويت يصاحبها عددا من الأنشطة الأخرى التـــى تمـــارس أثنـــاء الانتخابات مثل الدخول فى المناقشـــات السياســـية وحضـــور المؤتمـــرات

والاجتماعات العامة والمشاركة فى الحملات الانتخابية بالمال أو الدعاية والاتصال بالمسئولين والترشيح للفوز بالمقاعدة المتباينة[٤٧].

وهناك علاقة ارتباط قوى بين التصويت والقيد وحجم العضوية فى الأحزاب السياسية. فمن المفترض وفى ضوء الالتزام الحزبى عند إجراء عملية الانتخابات أن يتقدم جميع أعضاء الحزب بالتصويت لصالح مرشحى الحزب فى الانتخابات وبقدر حجم العضوية بقدر حجم وعدد الذين أدلوا بأصواتهم. لكن البيانات التى صدرت عن معدل المشاركين بالتصويت فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة التى أجريت عام ٢٠٠٠م. لم تتعدى ٢٧,٥% من إجمالى المقيدين فى الجداول الانتخابية ولهم حق التصويت[٤٨] وهذا المؤشر مهم يعطى دلالة على أن عملية القيد لم تكن أبداً اختيارية طواعية من المواطن فى عضوية الأحزاب السياسية. يكشف هذا الانخفاض الشديد فى أعداد المشاركين بالتصويت فى هذه الانتخابات بالرغم من اتخاذ الحكومة خطوة هامة فى مجال تدعيم الديموقراطية وذلك بإقرار الإشراف القضائى على العملية الانتخابية التى من المفترض أن تعطى الثقة للناخبين فى حيدة ونزاهة الانتخابات وبالتالى الذهاب لصناديق الانتخابات للإدلاء بالأصوات وبمقارنة أعداد المشاركين فى الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٠م بغيرها من أعداد المشاركين فى الانتخابات السابقة ١٩٩٥ وانتخابات ١٩٩٠ و ١٩٨٧م يلاحظ أن هناك فروقاً واضحة بين هذه الأعداد فى تلك الانتخابات. فقد وصلت نسبة المشاركين فى انتخابات عام ١٩٨٧ إلى ٥٠,٤% وفى عام ١٩٩٠م إلى ٤٠,٠% وفى عام ١٩٩٥م إلى ٥٠,٣%*. فذلك الانخفاض الشديد قد يدفع بعدم مصداقية وواقعية البيانات الصادرة عن الانتخابات السابقة عن عام ٢٠٠٠م وبذلك لعدة أسباب أساسية يأتى فى

---

* ملاحظة : هذه البيانات أعدت بمعرفة الباحث بالاعتماد على مصادر متعددة.

مقدمتها غياب الإشراف القضائى فى الانتخابات السابقة دفع بالكثيرين من القيادات الشعبية فى مختلف اللجان الانتخابية إلى تنفيذ ما يسمى بالتصويت الجماعى أو ما يطلق عليه (تقفيل اللجان) لصالح مرشحين بعينهم بغض النظر عن حضور الأفراد المقيدين فى اللجان من عدمه مما أدى إلى ارتفاع نسبة التصويت فى هذه الانتخابات. هذا بجانب زيادة أعداد المقيدين فى اللجان الانتخابية إلى ثلاثة آلاف ناخب مع الدقة المتناهية من قبل القضاة بضرورة إثبات الشخصية عند عملية التصويت مما أدى إلى طول فترة الانتظار أمام اللجان فاضطر الكثير من الناخبين بالانصراف دون التصويت مما أدى إلى انخفاض الأعداد المشاركة.

وتجدر الإشارة إلى ارتباط عملية التصويت بعدد من المتغيرات الاجتماعية ــ الاقتصادية ومحل الإقامة ما بين الريف والحضر. فتشير الإحصائيات الصادرة عن مختلف الفترات التى أجريت فيها الانتخابات البرلمانية إلى ارتفاع نسبة التصويت فى الريف عن الحضر. فقد وصلت نسبة التصويت فى محافظة القاهرة إلى ١٣% وهى نسبة ثابتة منذ سنوات عديدة. وترتفع فى محافظات الحدود ومدن القناة إلى ٤٥% وتزداد فى محافظات الصعيد إلى ٥٠% وسجلت محافظة الفيوم أعلى مؤشرات فى المشاركة بالتصويت. رغم أنها أفقر المحافظات وتحتل المرتبة التاسعة عشرة فى تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩ ــ ٢٠٠٠م وتعتبر من أعلى المحافظات فى الأمية(٤٩).

ويمكن تفسير ارتفاع نسبة التصويت فى الريف عن الحضر إلى قدرة العلاقات القبلية والعصبيات العائلية على حشد عدد كبير من المواطنين وتعبئتهم للتصويت لصالح مرشح أحد العائلات. كما يحتمل أن يكون بسبب إمكانية تدخل السلطة بسهولة فى العملية الانتخابية وإجراء عملية تصويت

مزيفة لمقيدين غائبين لبعد المناطق الريفية عن دائرة الضوء الإعلامى وعلى افتراض صدق تدخل السلطة فى الريف عن الحضر إلا أن الباحث يرى أن ذلك مؤشراً على نفوذ العصبيات والعائلات أكثر مما يعزى إلى السلطة حيث أن كثيراً من لجان التصويت بالريف تحمل أسماء شخصيات تنتمى إلى هذه العائلات والتى ترى تأثيرها فى ميزان القوى الانتخابية وتحقيق الهيبة والمكانة الاجتماعية لها يتم من خلال مشاركة أبناؤها فى التصويت لصالح مرشح العائلة أو المرشح الذى يؤيدونه الأمر الذى يرفع نسبة التصويت فى هذه اللجان. وهو أمر يؤكد ضعف فعالية الانتماء الحزبى مقارنة بالانتماء العائلى ولعل فوز الأعداد الكبيرة من المستقلين فى انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠م يؤكد ذلك. هذا بجانب أن الأغلبية المطلقة من المصريين لا ينظرون إلى الانتخابات كآلية للتغيير السياسى بقدر ما يعتبرونها عقد اجتماعى يتبادلون فيه أصواتهم مع المنافع التى يحققونها من عملية التصويت لأشخاص بعينهم. وهذا ما يتأكد فى الريف عن الحضر.

كما يلاحظ ارتفاع نسبة التصويت فى المناطق الفقيرة والمزدحمة سكانياً عن المناطق الراقية وذلك لسيطرة المال وإمكانية شراء الأصوات وحشد وتعبئة الناخبين أمام اللجان الانتخابية وهذا ما أكدته الشواهد وأحداث انتخابات عام ٢٠٠٠م ويلاحظ أنه فى مثل هذه الدوائر الانتخابية تختفى من دعاية المرشحين البرامج والسياسات بقدر سيطرة الخدمات والعصبيات والعائلات وتصبح الكلمة لمرشح الخدمات عن مرشح البرامج. وهنا يختفى الالتزام والانتماء الحزبى مقابل العصبية والأموال. هذا بجانب أن عملية التصويت تعكس أن عناصر التعليم والدخل تتوارى أمام عناصر أخرى كالعصبية والقبلية والمال حيث يشارك الناس مدفوعين بهذه العناصر فلا المعرفة أو المعلومات أو حتى الأحزاب قادرة على حشد وتحريك المواطنين للتصويت فى الانتخابات.

الأحزاب السياسية والترشيح للمناصب السياسية :

يعتبر الترشيح لشغل أحد المواقع القيادية من أكثر أشكال المشاركة السياسية ويأتى فى الترتيب بعد شغل موقع سياسى. ويعتبر الترشيح أقل أشكال المشاركة السياسية انتشاراً بين المواطنين وذلك لما يتطلبه فى ضوء ما يحدده الدستور وقانون مباشرة الحقوق السياسية من شروط يجب توافرها فى المرشح. وقد لا تتوفر هذه الشروط فى الكثيرين من المواطنين. أو ما يتطلبه تحقيق الترشيح من أعداد مستندات وتكاليف مالية قد لا يقدر عليها البعض. وكما سبق الإشارة يعتبر كل من الترشيح والتصويت من أكثر صور المشاركة السياسية سهولة ويسراً فى القياس مقارنة بغيره من مجالات المشاركة السياسية.

ولقد شهدت انتخابات عام ٢٠٠٠م إقبالاً متزايداً من المواطنين على الترشيح لانتخابات مجلس الشعب وذلك بعد إسناد الإشراف القضائى على العملية الانتخابية فقد اشتركت جميع الأحزاب السياسية دون استثناء وذلك بعكس انتخابات عام ١٩٩٥ التى خاضها عدد كبير من الأحزاب السياسية. وقد وصل عدد المرشحين فى هذه الانتخابات إلى ٤٢٥٩ مرشحاً وقد تنازل عن الترشيح لأسباب مختلفة عدد ٣٠٢ شخصاً فى حين الذين خاضوا الانتخابات فعلاً ٣٩٥٧ مرشحاً(٥٠).

وتعتبر انتخابات عام ٢٠٠٠م هى الأكثر ترشيحاً بين كل الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى مصر ويرجع ذلك إلى الإشراف القضائى وزيادة عدد المقيدين فى الجداول الانتخابية ودخول شرائح جديدة بكثرة وخصوصاً أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال فهذه الزيادة فى أعداد المرشحين توضح اتساع دائرة المشاركة السياسية فى هذا المجال. وفى المقابل يثار سؤال فى غاية الأهمية (ما مدى إسهام الأحزاب السياسية فى زيادة عدد المشاركين سياسياً من خلال الترشيح فى الانتخابات؟)

فى ضوء العرض السابق حول ترشيح الأحزاب للأعضاء لخوض الانتخابات يتبين ضعف فعالية الأحزاب السياسية فى توسيع قاعدة الترشيح من خلالها وتراجع ثقة المجتمع فى الحياة الحزبية وذلك استناداً إلى المؤشرات التالية :

١- إذا قارنا عدد المرشحين المستقلين بعدد المرشحين عن طريق الأحزاب فى الوقت الذى يبلغ عدد الأحزاب السياسية الساحة السياسية (١٥) حزباً ومرور ٢٥ عاماً على تجربة التعددية الحزبية نلاحظ قلة عدد المرشحين عن طريق الأحزاب السياسية ولا يتلائم مع عددها مقارنة بأعداد المستقلين.

٢- فشل كل الأحزاب السياسية فى تغطية الدوائر الانتخابية أو معظمها بمرشحيها. ويستثنى من ذلك الحزب الوطنى الديموقراطى الذى قدم مرشحين فى كل الدوائر. بل أن عدداً كبيراً من الأحزاب لم يتعد مرشحيها أصابع اليد الواحدة على مستوى مصر كلها ومنها أحزاب لم تتقدم بأى مرشح.

٣- ضعف الالتزام الحزبى وخروج الأعضاء على قرارات الحزب فيما يتعلق بالترشيح مما يشكل أحد ملامح ضعف فعالية الأحزاب السياسية القائمة.

٤- فى جميع الانتخابات التى أجريت بالنظام الفردى، لم يكن لأحزاب المعارضة فعالية تذكر فيما يتعلق بالترشيح حيث أن الفرق بين الانتخابات التى قاطعتها معظم أحزاب المعارضة الرئيسية عام ١٩٩٠م والانتخابات التالية لها والتى اشتركت فيها الأحزاب بمرشحيها لم يضف هذا الاشتراك سوى ٥,٢% فى انتخابات ١٩٩٥م، ٠,٠٦% فى انتخابات عام ٢٠٠٠م.

تنص الأنظمة الأساسية واللوائح الداخلية لمختلف الأحزاب السياسية على تبنى أسلوب الانتخاب فى اختيار القادة الحزبيين، والتزمت كل الأحزاب السياسية بذلك من حيث الشكل وأفرغته من حيث المضمون. وخاصة على الأقل فيما يتعلق برئيس الحزب والأمين العام والهيكل القيادى على المستوى القومى.

ولقد اعتمد فى شغل المناصب القيادية بالأحزاب المصرية على العلاقات الشخصية والشللية أكثر من اعتماده على قواعد ومعايير حقيقية داخل الحزب. واحتكار رؤساء الأحزاب لعملية شغل هذه المناصب وانقطاع الصلة بين هذه العملية والقاعدة الجماهيرية للحزب(٥١).

وأن حركة العمل والنشاط داخل الأحزاب السياسية فى مصر تؤكد ذلك. فعلى سبيل المثال الحزب الوطنى الديموقراطى يعتمد فى اختيار قياداته على مجموعة من المعايير المجردة مثل النزاهة والطهارة والشفافية والالتحام بالجماهير. وهى معايير يصعب قياسها وتطبيقها. وارتبطت حركة اختيار القيادات الحزبية بدأ من الأمين العام للحزب إلى أمناء الحزب بمختلف المحافظات وكذلك كافة التشكيلات على التعيين من قبل رئيس الحزب وأمينه العام وإن أجريت انتخابات فإنها تحمل فى جميع مراحلها استكمال الشكل وخلوها تماماً من المضمون والجوهر. وفيما يتعلق بأدزاب المعارضة فمن الرصد الدقيق لحركة العمل بداخلها لا تختلف كثيراً عن الحزب الحاكم. فاختيار قياداتها يرتبط بالولاء لرئيس الحزب وأن حق الترشيح ليس مكفولاً أو متاحاً لكل من يجد فى نفسه القدرة على المشاركة فى القيادة، ولقد تطورت الأحداث فى بعض أحزاب

المعارضة من أجل تولى موقع القيادة إلى الصراع والوصول إلى ساحة القضاء للفصل بين المتنازعين أو ما يطلق عليهم أحياناً فريق المنشقين. وبالتالى أصبح من الصعب إعطاء الفرصة فى المستويات المختلفة إلى شخصيات مؤهلة للعمل والعطاء. بل يمكن القول من رصد جماهيرية الأحزاب السياسية فى مصر إن بعض هذه الأحزاب تجد صعوبة فى اختيار قياداتها على مستوى المحافظات. وتشير الوقائع إلى ضعف الالتزام الحزبى من قبل القيادات والأعضاء. فعند بزوغ أول فرصة للخروج على هذا الالتزام يكشف الجميع عن هذه الحقيقة، وخروجهم على قرارات الحزب وعدم الالتزام بها، ومن الأمثلة على ذلك ما يلى :

- قرر حزب الوفد مقاطعة انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥ وخرجت منى مكرم عبيد على قرار الحزب بقبولها التعيين فى مجلس الشعب مما جعل الحزب يقوم بفصلها من عضوية الحزب.
- وفى عام ١٩٨٤م عندما قرر حزب التجمع الوحدوى التقدمى مقاطعة الانتخابات فخرج د. ميلاد حنا على قرار الحزب وقبل التعيين فى مجلس الشعب.
- ولم يقتصر الأمر على الأعضاء فقط بالخروج على الالتزام الحزبى. بل أن رؤساء بعض الحزب طبقوا ذلك عملياً فقد خرج رئيس حزب الأحرار مصطفى كامل مراد على قرار الحزب بمقاطعة انتخابات مجلس الشورى عام ١٩٨٩م وقبوله التعيين عضواً فى مجلس الشورى(٥٢).
- وفى الحزب الوطنى الديموقراطى الأمثلة كثيرة بخروج قيادات حزبية على الالتزام الحزبى ودخول انتخابات مجلس الشعب والشورى مستقلين تحت لافتة مستقل وطنى. ومن المستغرب قيام حزب الأغلبية بضم

هؤلاء المنشقين إلى صفوفه بعد نجاحهم فى الانتخابات وبالتالى يعطى مثالاً عملياً لكل المنشقين على الالتزام الحزبى بأن الحزب سيعيد انضمامهم بعد اجتياز مرحلة الانتخابات وهذه دلالة قوية على ضعف الأحزاب السياسية سواء كانت أغلبية أو أقلية.

الأحزاب السياسية وشغل المناصب القومية :

يأتى شغل المنصب السياسى فى قمة هرم المشاركة السياسية ومن أكثرها فعالية وذلك لما يتطلبه ذلك من صفات وسمات أساسية فى شخصية الفرد المرشح للمنصب القيادى. وإن حصول أحد قيادات حزب سياسى على موقع قيادى بعضوية مجلس الشعب والشورى فإن ذلك يضفى على الحزب فاعلية وقدرة سياسية كبيرة. وتتوقف مكانة وفاعلية الحزب السياسى فى المجتمع إلى حد كبير على عدد المناصب السياسية التى يشغلها فى مواقع السلطة. وإن هذه الفاعلية لا تتوقف على هذا المؤشر فقط بل بقدرة أعضائه وممثليه فى الحركة والنشاط داخل المجلس التشريعى وما يؤدونه من أدوار وأنشطة سياسية مختلفة تعطى لهذا الحزب مكانة عالية بين المواطنين. والعديد من الأحزاب السياسية تؤدى دوراً مهماً فى هذا المجال من خلال تقديم مختلف البيانات والمعلومات لأعضائها فى المجالس النيابية للاستعانة بها فى أداء أدوارهم المختلفة. فتقوم بإنشاء مراكز للأبحاث والدراسات لتقديم العون لأعضائها فى أداء أدوارهم. وهى بذلك تحقق تنمية الوعى والثقافة السياسية للأعضاء وتنشيط أدوارهم التشريعية والرقابية.

ويوضح الجدول التالى عدد المقاعد التى شغلتها مختلف الأحزاب السياسية فى مجلس الشعب منذ بداية التعددية الحزبية عام ١٩٧٦م حتى عام ٢٠٠٠م.

جدول رقم (١)

المقاعد البرلمانية التى شغلتها الأحزاب السياسية

فى مجلس الشعب منذ عام ١٩٧٦ حتى عام ٢٠٠٠م

الحـــزب	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الوطنى الديموقراطى	٢٨٠	٣٠٧	٣٩٠	٣٤٨	٣٦٠	٤١٧	٣٨٨
الاخوان المسلمون	–	–	٠٨	٠٣٠	قاطع	٠٠١	٠١٧
حزب الوفد	غ.م	غ.م	-٥٠	٠٣٥	قاطع	٠٠٦	٠٠٧
حزب العمل	غ.م	٠٣٠	–	٠٢٧	قاطع	–	–
حزب التجمع	٠٠٢	–	–	–	٠٠٥	٠٥	٠٠٦
حزب الأحرار	٠١٢	٠٠٣	–	٠٠٣	قاطع	٠٠١	٠٠١
المستقلون	٠٤٨	٠١٠	–	٠٠٥	٠٧٩	٠١٣	٠١٦
حزب الأمة	غ.م	غ.م	–	–	–	–	–
حزب الحفز	غ.م	غ.م	–	–	–	–	–
حزب الاتحادى	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	–	–	–
حزب مصر الفتاة	غ.م	غ.م	غ.م	–	–	–	–
حزب مصر العربى	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	–	–
حزب التكامل	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	–	–
الشعب الديموقراطى	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	–	–
الحزب الناصرى	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	٠,٠١	٠,٧
حزب العدالة	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	–	–

ـ مصادر بيانات هذا الجدول

أعتمد الباحث فى الحصول على بيانات هذا الجدول على عدة مصادر :

ـ انتخابات عامى ١٩٧٦، ١٩٧٩ اعتمد على : على الدين هلال، محرر، التطـور الديموقراطى فى مصر، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

ـ انتخابات ١٩٨٤، ١٩٨٧م، ١٩٩٠، ١٩٩٥م أعتمد على :

التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٥م. مرجع سابق، ص٣٨٦.

ـ انتخابات عام ٢٠٠٠م اعتمد على جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٦م.

يتبين من بيانات الجدول السابق أن القوى السياسية للحياة الحزبية خلال فترة التعدد الحزبى والانتخابات البرلمانية التى أجريت تنقسم إلى ثلاثة قوى رئيسية هى الحزب الوطنى الديموقراطى باعتباره الحزب الحاكم. ثم أحزاب المعارضة مجتمعه ثم المستقلون. ويمكن عرض ومناقشة هذه البيانات فيما يلى.

- الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٧٦م. حصل الحزب الوطنى الديموقراطى على ٢٨٠ مقعداً بنسبة ٨١,٩% من جملة أعضاء المجلس المنتخبة. وجاء المستقلون فى المركز الثانى حيث حصلوا على ٤٨ مقعداً يمثلون ١٤% وجاءت أحزاب المعارضة فى المركز الثالث والأخير للقوى السياسية حيث شغلت عدد ١٤ مقعداً بنسبة ٤,١% من إجمالى مقاعد المجلس.

- الانتخابات البرلمانية عام ١٩٧٩ وحصل فيها الحزب الوطنى على ٣٠٧ مقعداً تمثل نسبة ٨٧,٧% من أعضاء مجلس الشعب، وجاءت أحزاب المعارضة فى المركز الثانى بعدد ٣٣ مقعداً تمثل نسبة ٩,٤% من مقاعد المجلس، بينما جاء المستقلون فى المركز الأخير لترتيب القوى السياسية حيث حصلوا على عشرة مقاعد بنسبة ٢,٩% من مقاعد المجلس.

- الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤ بالقائمة حيث حصل الحزب الوطنى على ٣٩٠ مقعداً بنسبة ٨٧% جاءت فى المركز الأول بين ترتيب القوى خلال هذه الانتخابات، بينما حصل تحالف الوفد والإخوان على ٥٨ مقعداً بنسبة ٨% من جملة أصوات الهيئة الناخبة فى مصر، كما حرم المستقلون بمقتضى القانون من الترشيح أصلاً لانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤.

ـ الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧ بالقائمة حيث حصل الحـــزب الوطنـــى على ٣٤٨ تمثل نسبة ٧٧,٧% من مقاعد المجلس، بينما حصلت أحـزاب المعارضة على ٩٥ مقعداً بنسبة ٢١,٢% من إجمالى مقـــاعد المجلـــس وهى أعلى نسبة تحصل عليها أحزاب المعارضة خلال فترة التحليل، ثـم جاء المستقلون فى المركز الثالث حيث حصلوا على ٥ مقاعد تمثل نســبة ١,١% من مقاعد المجلس، وبالتالى فإن أحزاب المعارضة حققت نسبة كبيرة فى هذه الانتخابات.

ـ الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٠ والتى تمت وفق النظام الفردى وحصـــل الحزب الوطنى فيها على ٣٦٠ تمثل نسبة ٨١,١% من جملـــة مقـــاعد مجلس الشعب، بينما قاطعت أحزاب المعارضة هذه الانتخابات فيما عـــدا حزب التجمع ١٧,٨% من إجمالى مقاعد المجلس وهـــى أعلـــى نســـبة يحصل عليها من خلال فترة التحليل، ويبدو أن غياب أحزاب المعارضـــة عن هذه الانتخابات كان فى صالح المستقلين.

ـ الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥، حيث حصل الحزب الوطنى على ٤١٧ مقعد تمثل نسبة ٩٣,٩% من مجلس الشعب، بينمـــا حصلـــت أحـــزاب المعارضة على ١٤ مقعداً تمثل نسبة ٣,٢% من مقاعد المجلس وحصـــل المستقلون على ١٣ مقعداً يمثلون نسبة ٢,٩% من مقاعد مجلس الشعب.

ـ الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٠، حيث حصل الحزب الوطنى على ٣٨٨ مقعداً يمثلون نسبة ٨٧,٤% من جملة الأعضاء المنتخبيـــن منـــهم ١٧٢ عضواً على قوائم الحزب، ١٨١ عضواً منشقون على الحزب كمستقلين، بالإضافة إلى ٣٥ عضواً من المستقلين طلبـــوا انضمامـــهم، وحصلـــت أحزاب المعارضة على ٣٠ مقعداً يمثلون نســـبة ٨,٦% مـــن أعضـــاء المجلس منهم ١٧ مقعداً للتيار الإسلامى، ٧ أعضاء الوفد الجديد، بينمـــا

حصل حزب التجمع على ٦ أعضاء وحصل التيار الناصرى والحـــزب الناصرى على ٧ أعضاء، وحزب الأحرار على عضو واحـــد، وعـــدد المستقلين ١٦ عضواً يمثلون نسبة ٣,٦% من أعضاء المجلس.

وبنظرة إجمالية على فعالية الأحزاب السياسية خلال الفترة من ٧٦-٢٠٠٠ فيما يتعلق بشغل المنصب السياسى فى عضوية مجلس الشعب نجـــد أن الحزب الوطنى حصل على متوسط قدره ٨٤,٩% من مناصب مجلـــس الشعب بينما حصلت أحزاب المعارضة على ٨,٦% من متوســـط منـــاصب عضوية مجلس الشعب وحصل المستقلون على ٦,٥% من إجمالى منـــاصب عضوية مجلس الشعب خلال نفس الفترة.

نلاحظ من بيانات الجدول أن هناك أربعة أحزاب على سبيل الحصر وهى أحزاب الأمة والخضر والاتحادى ومصر الفتاة لم توفق فى الحصـــول على أى منصب نيابى فى مجلس الشعب رغم تواجدها القانونى على الســـاحة السياسية فترة تقرب من عشرين عاماً، كما أن هناك خمسة أحزاب لم تحصل على مقاعد فى مجلس الشعب رغم تواجدها على الســـاحة السياســـية فـــترة تتراوح بين ٥-١٠ سنوات، وهى أحزاب مصر العربى والشعب الديمقراطى والعدالة والحزب الناصرى الذى حصل على مقعد واحد خلال انتخابات عـــام ١٩٩٥ وسبعة مقاعد خلال انتخابات خلال عام ٢٠٠٠.

يمكن القول أن النظام الحزبى لم يفلح فى تقديم عدد يعتد بـــه مـــن القيادات الجديدة إلى ساحة العمل السياسى، فما يزال تجنيد الكوادر السياســـية واختيار قياداته يعتمد على معايير غير واضحة ومتباينة ففى الحزب الحـــاكم تأتى القيادات غالباً من الجهاز الإدارى للدولة أكثر من المشاركين فى العمـــل الحزبى، كما أن القيادات التى تنشأ داخل الحزب سرعان ما يغلـــب عليـــها السلوك البيروقراطى أكثر مما تمارس عملاً حزبياً الأمر الذى يـــؤدى إلـــى

ابتعاد كثير من العناصر القادرة والمتميزة، أما أحزاب المعارضة فتواجد شخصيات ذات ثقل تاريخى على رأسها مع سيادة نمط القيادة الأبوية بها وتفشى "الشللية" والعلاقات الشخصية الأمر الذى منع ظهور كوادر سياسية جديدة[٤١].

الوزن النسبى لفاعلية الأحزاب فى شغل المنصب السياسى :

أما عن الوزن النسبى لفاعلية الأحزاب السياسية موضوع الدراسة كل على حدة خلال الفترة ١٩٧٦ ــ ٢٠٠٠ فيمكن قياسها بقسمة عدد المناصب النيابية التى حصل عليها كل حزب طوال هذه الفترة على عدد المناصب الإجمالية لمقاعد مجلس الشعب طوال الفترة المذكورة وكانت النتيجة كالآتى :

ــ الحزب الوطنى الديمقراطى يأتى فى مقدمة الأحزاب من حيث الفعالية فى شغل المنصب حيث حصل على ٢٤٩٠ مقعداً من مقاعد مجلس الشعب طوال هذه الفترة وبنسبة ٨٥,٣% من جملة المقاعد وقدرها ٢٩٢٠ مقعداً.

ــ حزب الوفد ويأتى فى المركز الثانى من حيث فعالية شغل المنصب السياسى حيث حصل على ٩٨ مقعداً بمجلس الشعب يمثلون نسبة ٣,٤% من جملة المناصب مع ملاحظة تحالفه مع الأخوان المسلمين فى انتخابات عام ١٩٨٤ ومقاطعة الحزب لانتخابات عام ١٩٩٠.

ــ حزب العمل الاشتراكى ويأتى فى المركز الثالث من حيث فعالية شغل المنصب السياسى حيث حصل على ٨٧ مقعداً تمثل نسبة ٣٠% مع ملاحظة تحالفه مع الإخوان المسلمين فى انتخابات ١٩٨٧.

ـ حزب الأحرار وقد حصل على ٢٠ عضواً بمجلس الشعب ويأتى فى المركز الرابع بنسبة ٠,٧% مع الأخذ فى الاعتبار أنه خاض جميع انتخابات الفترة المشار إليها سابقاً.

ـ حزب التجمع ويأتى فى المركز الخامس من حيث ترتيب فعالية الأحزاب فى شغل المنصب السياسى حيث حصل على ١٨ مقعداً بمجلس الشعب خلال الفترة المذكورة، وتمثل نسبة ٠,٦% من جملة المناصب.

أما المستقلون فقد حصلوا على ١٩٢ مقعداً ويمثلون نسبة ٦,٦% من إجمالى المقاعد فى مجلس الشعب ولم يرتب المستقلون من حيث الفعالية بين الأحزاب لكونهم لا يشكلون حزباً بالمفهوم القانونى إلا أنهم يمثلون المركز الثانى بين القوى السياسية الشاغلة للمناصب فى مجلس الشعب بعد الحزب الوطنى، مما يدل على أن فعالية المستقلين أكثر من فعالية أى حزب من الأحزاب البالغ عددها ١٥ خمسة عشر حزباً خصوصاً إذا ما وضع فى الاعتبار أنهم أفراداً بلا تنظيم.

وبصفة عامة تجدر الإشارة إلى أن الفاعلية لا تتوقف فقط على الكم، ولكن تتأثر بعوامل أخرى كثيرة منها ظروف كل حزب ومدى تنظيمه وانتشاره الجغرافى ومدى اتصاله بالجماهير وقدرته على التعبير عنها، كما تتأثر بكونه حزباً معارضاً أم حزباً حاكماً، بالإضافة إلى المحددات والمكونات الشخصية لشاغلى المناصب القيادية بالحزب.

الدراسات السابقة :

إن الإطلاع على البحوث والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة يعد من أهم المراحل فى إجراء الدراسات العلمية وذلك بالإطلاع عليها لاستخلاص أهم جوانب الاتفاق والاختلاف بينها وبين موضوع الدراسة الراهنة.

ونحاول فى هذا الجزء من الدراسة إلقـــاء الضـــوء علـــى بعـــض الدراسات والبحوث التى أجريت من قبل وذات الصلـــة المباشـــرة أو غـــير المباشرة بموضوع دراستنا الراهنة مع الإشارة إلى بعـــض الدراســـات ذات الصلة موضوع الدراسة دون عرض تحليلى لها.

أولاً : الدراسات التى أجريت باللغة العربية :

[١] دراسة صابر محمد عبد ربه وموضوعها (دور الأحزاب السياسية فـــى التنمية فى الدول النامية). دراســـة ميدانيـــة عـــن حزبيـــن بـــالمجتمع المصرى.لنيل درجة الدكتوراه من كلية الآداب، جامعـــة المنيـــا، عـــام ١٩٨٩م[٤٢].

ويتبلور هدف الدراسة فى تحديد أبعاد الدور الفعلى للأحـــزاب فـــى مجال التنمية. وما قد يعوق الأداء الحزبى فى هذا المجال. وتضمنت الدراسة سؤالين أساسيين هما :

(١) ما الدور المتوقع للأحزاب السياسية فى إحداث التنمية بمجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

(٢) ما العوامل التى تؤثر على دور الأحزاب المتوقع فى مجال التنمية.

هذا وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعى بالعينة واعتمـدت على مجموعة من الأدوات لتطبيق هذا المنهج أهمـــها اســـتمارة الاســـتبيان والمقابلة. كما استعانت بالمعالجات الإحصائية المتعددة.

ـ وطبقت الدراسة على عينتين أحدهما من أعضاء الأحزاب والأخرى مـــن غير الأعضاء بإجمالى قدره ٣٥٠ فرداً.

ـ وطبقة الدراسة فى مدينة أسيوط كمجال جغرافى. وفيما يتعلـــق بنتـــائج الدراسة ذات الصلة بموضوع دراستنا الراهنة توصلت إلى ما يلى :

ـ تفهم الأعضاء الحزبيين لمعنى الحزب السياسى وعلاقة الحزب بالمشكلات الجماهيرية. وكذلك فهمهم للأسباب التى تدفع الجماهير للاشتراك فى العمل الحزبى وأهم أسباب المشاركة فى حل المشكلات الجماهيرية.

ـ كما كشفت الدراسة عن فهم الأعضاء الحزبيين لأسباب عزوف الجماهير عن المشاركة السياسية التى يأتى فى مقدمتها أسباب تتعلق بالأحزاب نفسها ومنها عدم فاعلية الأحزاب فى حل مشاكل الجماهير وعدم معرفة الجماهير بأهداف الأحزاب وبرامجها بالإضافة إلى عدم اتصال قادة الأحزاب بالجماهير.

ـ كما كشفت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الحالة التعليمية لمجموعتى الدراسة ومعرفتهم بأدوار الأحزاب السياسية فى المجتمع. وإدراكهم لأهمية التخطيط المستقبلى من جانب الأحزاب لحل المشكلات الجماهيرية.

ـ كما كشفت الدراسة تفهم الأعضاء الحزبيين لأهمية المشاركة الجماهيرية فى العمل السياسى وأنه بدون المشاركة لا يمكن تحقيق التنمية. وإن أهم الوسائل التى تمكن الأحزاب من تشجيع الجماهير للمشاركة فى العمل الحزبى هى الاتصال بالجماهير وعمل مشروعات تحقق فائدة ملموسة.

ـ وأوضحت الدراسة أن العمل الحزبى يتطلب نوعاً من الأشخاص لديهم القدرة على التفاعل مع الجماهير ومشكلاتهم.

ـ وكشفت الدراسة أن للأحزاب السياسية دور مهم فى مجال التنمية السياسية بمجتمع الدراسة وذلك للأسباب التالية :

ـ زيادة المعرفة السياسية للأعضاء والأهالى وإتاحة فرص المشاركة فى المؤتمرات السياسية للأعضاء والأهالى.

وكشفت الدراسة أيضاً أن أهم المعوقات التى تعرقل الأداء الحزبى فى مجال التنمية السياسية هى سلبية الجماهير واللامبالاة السياسية حيث يتبين أن ٣٨% من الأعضاء الحزبيين لا يشاركون فى الانتخابات وأن ٧٨% من الأعضاء غير الحزبيين لم يشاركوا فى أى من اللقاءات أو المؤتمرات السياسية.

- عدم توافر الإمكانيات المادية للأحزاب السياسية وخاصة أحزاب المعارضة، وأن التنفيذيين لا يساندون هذه الأحزاب فى دورها من خلال عدم الاستجابة لمطالب أعضائها.

وإجمالاً يمكن القول أن علاقة هذه الدراسة بدراستنا الراهنة ينطلق من أن الأحزاب السياسية هى محور الاهتمام المشترك ومناقشة دورها من خلال المنظور السوسيولوجى. والفارق الوحيد بين الدراستين تناول الدراسة الأولى لدور الأحزاب السياسية فى التنمية فى حين تتناول دراستنا دورها فى المشاركة السياسية. بجانب اختلاف المجال الجغرافى للدراستين.

(٢) دراسة غادة على موسى وموضوعها (التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادى وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة. دراسة حالة المصرية). رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٦[٤٣].

يتبلور هدف الدراسة فى الوقوف على أثر كل من التعددية السياسية فى النظام السياسى واتساع دور القطاع الخاص معبراً عنه بالانفتاح الاقتصادى على المشاركة السياسية للمرأة فى المجتمع المصرى.

وتضمنت الدراسة محاولة اختبار فرضين أساسيين هما :

[١] كلما تعمقت التعددية فى النظام السياسى لما زادت المشاركة السياسية للمرأة.

[٢] كلما اتسع دور القطاع الخاص فى الاقتصـــاد كلمـا زادت المشـاركة السياسية للمرأة.

واعتمدت الدراسة على عدد من المناهج هـــى المنـهج التـاريخى والمقارن ودراسة الحالة. واستعانت بصحيفة الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

وفيما يتعلق بأهم النتائج التى توصلت إليها وذات الصلة بموضـــوع دراستنا الراهنة هى :

ـ وجود عدد من المعوقات الداخلية والخارجية ومعوقات تتعلق بالمرأة تقف عقبة أمام مشاركتها. ففيما يتعلق بالمعوقات الداخلية تتمثل فى :

ـ الشعور بخيبة الأمل فى قنوات المشاركة ومؤسساتها وهـــو مـا يفسـر عزوف المرأة عن المشاركة فى الجمعيات أو النقابات أو الأحزاب.

ـ وجود معوقات مرتبطة بعلاقة الدولة فى مصر بالمرأة مثل عـدم توفـير خدمات تمكن المرأة من المشاركة السياسية وعلى رأســـها التشـريعات المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية وقانون العمل.

أما فيما يتعلق بالمعوقات الخارجية فكشفت الدراسة عن الآتى :

ـ عدم اكتمال دورة التعددية السياسية مما أثـر بالسـلب علـى المشـاركة السياسية للمرأة المصرية.

ـ تعرض الأداء والممارسات للحياة السياسية فى ظل التعددية إلى أزمتيـن الأولى هى تحويل المرأة للعلاقة بينها وبين السلطة السياسية إلى نوع من الروتين وذلك لعدم التحديد الدقيق لحقوق وواجبات الطرفين. بالإضافـة إلى سيطرة الشك والسلبية لدى المرأة فى علاقتها بالسلطة. بالإضافة إلى وجود خلط على المستوى الفكـرى للسـلطة بيـن مفـهومى التعبئـة والمشاركة.

أما الأزمة الثانية فتتمثل فـــى ضعـــف الأداء النظـــامى لمؤسســـات التعددية السياسية فى مصر وإرجاع هذا الضعف إلى العوامل الآتية :

- حدوث تصادم بين مؤسسات التعددية السياسية والدولـــة نتيجـــة تيـــارين أساسيين أحدهما تيار سلطوى نما فى إطار التنظيم الواحد وفى ظل وجود فلسفة عامة واحدة ورأى واحد مهيمن لا يقبل المعارضة والثـــانى تيـــار ينادى بالتعددية السياسية والحوارات بين التيارات الحزبية المختلفة.
- عدم وجود اتفاق بين أطراف النظام الحزبى على قيم وآليات وقواعد عمل مؤسسات التعددية السياسية بالإضافة إلى انفصال الأحزاب السياسية عـن القاعدة الجماهيرية. وضعف هياكل هذه الأحزاب مما بدد ثقة المواطنيـن فى الممارسة الديموقراطية.
- استخدام الجهاز الإدارى للدولة لتشريعات لا تســـاير مرحلـــة التعدديـــة السياسية الراهنة كسلاح ضد مؤسسات المشاركة السياسية وعلى رأســـها القيود المكبلة لإنشاء الأحزاب السياسية.

أما فيما يتعلق بالمعوقات المتصلة بالمرأة أهمها :

- ارتباط المشاركة السياسية للمرأة المصريـــة بالموســـمية حيـــث ترتفـــع وتتصاعد فى أوقات الانتخابات أو اندلاع أحداث معينة فى المجتمع.
- مسئولية المرأة المصرية عن زيادة الفارق أو الفجوة النسبية بينها وبيـــن الرجل فى المجالين السياسى والاقتصادى. فكلما اكتسبت المرأة المصرية حقا تخلفت عن ممارسة هذا الحق. وخلقت تمايزاً بين دورها السياســـى ودورها كمواطنة.
- تقاعس المرأة المصرية فى التعبير عن رأيها من خلال الكتابـــة والنشـــر كإحدى وسائل وقنوات المشاركة أو عرض المطالب الخاصة بـــها مـــع التسليم بوجود صعوبات تواجه نشر الأدب النسائى.

وتجدر الإشارة أن هذه الدراسة ترتبط بدراستنا الراهنة فمحور الاهتمام بينهما يتمثل فى مناقشة قضية التعددية السياسية أو الحزبية ومدى تأثيرها على المشاركة السياسية. إلا أن الفارق الوحيد بينهما يتمثل فى أن دراسة غادة على موسى تهتم بتأثير الأحزاب السياسية على المشاركة السياسية لأحد قطاعات المجتمع السكانية المرأة والذى يمثل ٥٠% من سكان المجتمع. فى حين دراستنا الراهنة تناقش قضية التعددية الحزبية وتأثيرها على المشاركة السياسية لجميع سكان المجتمع ذكوراً وإناثاً.

الدراسات الأجنبية :

١- أثر المشاركة السياسية على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحليل للدول النامية[٤٤]. وأعدها استيفن ألبرت وأجريت بجامعة فرجينا بالولايات المتحدة الأمريكية.

يتبلور هدف الدراسة فى توضيح شكلين أساسيين للمشاركة السياسية أحدهما المشاركة السياسية الجماهيرية والمعتدلة وهى جبرية إلى حد ما. والآخر هو المشاركة السياسية الجماهيرية شديدة العنف أو الجبرية. وقد أوضح صاحب الدراسة فى مقدمة دراسته أن الاستقرار والديموقراطية النيابية يمثلان أهداف عملية التنمية السياسية وهما وسيلة لهما. كما أن المشاركة السياسية تمثل مدى قدرة النظام السياسى على الاستجابة للمتطلبات والتخطيط للتحديات الملحة التى تؤثر على قدرة النظام من خلال البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

وأوضح أيضاً أن القهر السياسى يبرهن على فشل النظام السياسى القائم على التفاعل مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. وأن القهر السياسى نقيض لكل من الاستقرار والديموقراطية النيابية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلى:

- إن المشاركة السياسية الجماهيرية ـ القهرية أو الجبرية إلى حد ما لـــها جانب ملحوظ من التأثير الإيجابى على كفاءة النظـــام وعلـــى التنميـــة والديموقراطية. كما أن لها أثرها الضار من خلال تشـــجيعها الواضـــح للتدخل العسكرى أو القهرى وتقليل وضعف الإحساس بالمساواة والعدل.
- إن المشاركة السياسية الجبرية أو شديدة العنف لها آثار سلبية على مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- إن القهر السياسى إشارة صحيحة واحد الأشكال المساعدة على المشـــاركة السياسية. وذلك لإحداث التغييرات المرغوبة فى النظام الجديد. ومواجهة النظام السياسى والاجتماعى الجامد حيث تنتشر ظاهرة غيـــاب قنـــوات المشاركة السياسية والديموقراطية الحقيقية.

ويمكن عرض جوانب الاتفاق بين هذه الدراسة ودراستنا الراهنة فـــى مناقشتهما لمفهوم المشاركة السياسية وأشكالها إلا أن جوانب الاختلاف تتضح فى مناقشة هذه الدراسة للأشكال غير القانونية للمشـــاركة السياســـية مثـــل الأشكال الجبرية أو القهرية وأيضاً دور الأحزاب السياسية فـــى المشـــاركة السياسية وهو ما لا يدخل فى دائرة اهتمام دراستنا الراهنة.

(٢) التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة السياسية[٤٥]:

أجريت هذه الدراسة عام ١٩٨٣م فى جمهورية نيجيريـــا الافريقيـــة وأعدها **بول بندار Poul Pindare** . ويتبلور التساؤل الرئيســـى للدراســـة حول ما العلاقة بين الخصـــائص الاجتماعيـــة ـ الاقتصاديـــة للمواطنيـــن والمشاركة السياسية.

واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعى بالعينة، كما استخدمت صحيفة الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات. وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلى :

- يعتبر التعليم أهم العوامل ذات العلاقة بالمشاركة السياسية، يليه المهنة ونوع العمل.
- يؤدى الدخل دوراً مهماً بالنسبة للمشاركة السياسية وخاصة المشاركة فى المشروعات الاجتماعية والبيئية.
- لا توجد علاقة بين المشاركة السياسية ومتغيرات السن والنوع. ويستثنى من ذلك الفروق فى المشاركة من خلال الاشتراك فى الاجتماعات أو اللقاءات العامة.

يمكن عرض جوانب الاتفاق بين هذه الدراسة ودراستنا الراهنة أن الدراستين ركزتا على عدد من المتغيرات مثل التعليم ـ السن ـ النوع ـ نوع العمل أو المهنة وعلاقتهم بالمشاركة السياسية. كما يتفقان فى اعتمادها على منهج المسح الاجتماعى بالعينة.

نتائج الدراسة وأهم مستخلصاتها :

يمكن إبراز أهم النتائج التى أمكن استخلاصها على النحو التالى :

أولاً : الخصائص السكانية لعينة الدراسة

- كشفت الدراسة عن انخفاض نسبة الإناث الأعضاء بالأحزاب السياسية مقارنة بالذكور.
- إن التركيب العمرى لأعضاء الأحزاب السياسية يتميز بارتفاع نسبة كبار السن حيث تصل نسبة من تزيد أعمارهم عن ٤٠ عاماً من أعضاء الأحزاب السياسية إلى ٦٦% بينما تصل إلى ٤٢% بين عينة غير الحزبيين.

ـ فيما يتعلق بتوزيع عينتى الدراسة حسب الحالة الاجتماعية عدم وجود فروق ذات دلالة بينهما.

ـ كشفت الدراسة أن العاملين فى الحكومة يمثلون الأغلبية المطلقة بين أعضاء العينتين فى حين ترتفع نسبة أصحاب المهن الحرة بين أعضاء الأحزاب السياسية عن غير الأعضاء. بينما تنخفض نسبة المتعطلين عن العمل بين غير الأعضاء مقارنة بأعضاء الأحزاب السياسية وفيما عدا ذلك من بقية المهن فإن الفروق بين أفراد العينتين غير جوهرية.

ـ وفيما يتعلق بالحالة التعليمية. بالرغم من أن الفروق بين أفراد العينتين غير جوهرية إلا أنه من الملاحظ ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية بين عينة أعضاء الأحزاب السياسية مقارنة بعينة غير الأعضاء حيث كانت نسبتهم ٤١,٢% و ٣٢,٧% على التوالى.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه **عثمان هندى** فى دراسته للدكتوراه حول التعليم والمشاركة السياسية حيث توصل إلى وجود علاقة إيجابية بين التعليم والاشتراك فى المناقشات السياسية والاتجاه نحو التصويت والمشاركة النشطة فى الندوات. وهذه مجالات للمشاركة السياسية يمكن أن تتحقق من خلال الانضمام إلى عضوية الأحزاب السياسية.

كما ترتبط هذه النتيجة مع ما توصل إليه كل من كمال المتوفى وحمدى عبد الرحمن فى دراستهما حول المشاركة السياسية للفلاحين حيث توصلا إلى الارتباط الايجابى بين التعليم والمشاركة السياسية. فالملمون بالقراءات والكتابة أكثر من الأميين ممارسة لحق التصويت ومتابعة ووعيا بشئون السياسة وميلاً للترشيح فى الانتخابات وانضماماً للأحزاب.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية ومتوسط الدخل الشهرى أوضحت الدراسة ارتفاع الدخل لأعضاء الأحزاب السياسية مقارنة بغير الأعضاء

حيث تصل نسبة من تزيد دخولهم عن ٤٠٠ جنيه شهرياً إلى ٤٤% مقابل ٢٢% لغير الأعضاء.

وهذه النتيجة تتفق أيضاً مع دراسة كل من كمال المتوفى وحمدى عبد الرحمن حول المشاركة السياسية للفلاحين حيث توصلا إلى أن أصحاب الدخول العالية من خلال الحيازات الكبيرة أو المتوسطة أكثر ميلا من أصحاب الحيازات القزمية إلى التصويت والاهتمام بالأمور العامة والتنافس على المناصب العامة والانخراط فى عضوية الأحزاب السياسية.

١ـ فعالية الأحزاب السياسية فى تفعيل أشكال المشاركة السياسية :

[أ] الأحزاب السياسية والاهتمام والإلمام بالقضايا السياسية على المستوى المحلى والدولى وممارسة العمل السياسى. أوضحت نتائج الدراسة ما يلى :

- ارتفاع نسبة الاهتمام العام بالسياسة والرغبة فى ممارسة العمل السياسى والاشتغال به بين عينة الأعضاء الحزبيين عن غير الحزبيين. بنسبة تصل إلى ٦٦,٦% من الأعضاء مقابل ٣١,٥% بين غير الأعضاء أى ما يقرب من الضعف. وهذه نتيجة منطقية ومتوقعة لاعتبار أن أولى درجات المشاركة السياسية الفعالة وقاعدة هرم المشاركة هو الإلمام بالقضايا العامة ومناقشتها والرغبة فى إبداء الرأى حولها وهذا ما يجب توافره باعتباره الحد الأدنى من درجات المشاركة السياسية بين الأعضاء الحزبيين.
- فعالية الأحزاب السياسية فى الاهتمام العام بالسياسة بين أعضائها كما أسهمت بذلك بين أفراد المجتمع من خلال وسائل الاتصال خصوصاً الصحف الحزبية.
- وأن أهم أسباب الاهتمام العام بالسياسة يرجع إلى الرغبة فى معرفة السياسة الداخلية والخارجية وما يدور حولنا من متغيرات إقليمية ودولية.

وكشفت بيانات الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة بين عينتى الدراسة.

- كما كشفت الدراسة وجود علاقة إيجابية طردية بين الدخل والاهتمام العام بالسياسة.
- تبين من الدراسة أن أهم أسباب الانضمام إلى الأحزاب السياسية يرجع إلى مجموعة أسباب أهمها الاقتناع ببرامج الحزب ومبادئه بنسبة ٢٣% من إجمالى الأسباب ثم اشتراك الأسرة فى هذا الحزب بنسبة ١٩% من إجمالى أسباب الانضمام للأحزاب السياسية.
- أوضحت نتائج الدراسة أن أهم أسباب قراءة الصحف الحزبية أنها تعبر عن الرأى الآخر ثم بسبب طرحها للكثير من مشكلات المجتمع وذلك من وجهة نظر الأعضاء وغير الأعضاء ثم بسبب الانتماء الحزبى بين أفراد عينة أعضاء الأحزاب.
- تبين من الدراسة أن للصحف الحزبية تأثير إيجابى على المشاركة السياسية فيما يتعلق بالمعرفة السياسية والوعى السياسى. وأن تأثيرها أكثر إيجابية بين الأعضاء الحزبيين عن غير الأعضاء بنسبة ٨٠% فى المجموعة الأولى مقابل ٤٩% فى المجموعة الثانية.

(٢) الأحزاب السياسية والتصويت :

- أوضحت الدراسة ارتفاع نسبة من لديهم بطاقة انتخابية بين أعضاء الأحزاب السياسية وهى تعكس القيد بجداول الناخبين مقارنة بغير الحزبيين. حيث بلغت نسبة القيد بالجداول الانتخابية ٩٥% من إجمالى عينة الأعضاء مقابل ٥٧% بين عينة غير الأعضاء مما يعبر عن فعالية وتأثير الأحزاب فيما يتعلق بالقيد فى جداول الناخبين.
- كشفت الدراسة ارتفاع نسبة المشاركين بالتصويت بين أعضاء الأحزاب السياسية مقارنة بغير الأعضاء حيث بلغت نسبة المشاركين من الأعضاء بصفة دائمة ٨٠% من إجمالى العينة فى مقابل ٦١% بين غير الأعضاء.

أما المشاركون بصفة غير منتظمة فقد بلغت نسبتهم ١١% بين الأعضاء فى مقابل ٩% من غير الأعضاء.

- أوضحت الدراسة أن تباين المشاركة بالتصويت فى مستويات الانتخابات المختلفة. بارتفاع نسبة التصويت فى انتخابات مجلس الشعب فى المجموعتين الحزبية وغير الحزبية. وذلك لتميز هذه الانتخابات بالاعتماد على القبلية والعصبية والعائلات دون اعتبار لإنتماء المرشح السياسية. ثم تأتى فى المرتبة الثانية انتخابات المحليات لتشابه انتخاباتها مع انتخابات مجلس الشعب فى الاعتماد على العصبية والعائلات.
- وتكشف البيانات ضعف المشاركة بالتصويت فى انتخابات الأحزاب السياسية بين أعضائها ويظهر ذلك واضحاً إذا ما قورنت بالتصويت فى انتخابات النقابات المهنية والعمالية.

الأحزاب السياسية والمشاركة فى الندوات والمؤتمرات

- كشفت بيانات الدراسة أن أعضاء الأحزاب السياسية أكثر مشاركة من غير الأعضاء فى حضور الندوات والمؤتمرات السياسية حيث بلغت نسبة المشاركة ٦١% فى مقابل ٢٤% على التوالى.
- وكشفت الدراسة أن أعضاء الأحزاب السياسية أكثر مشاركة فى المناقشات السياسية من غير الأعضاء. وقد بلغت نسبة المشاركة فى المناقشات السياسية بصفة دائمة ٣٠%، ١٤% لكل منهما على التوالى. وبلغت نسبة الذين يشاركون أحيانا ٣٦,٠٠% من أعضاء الأحزاب فى مقابل ١٨% من غير الأعضاء.

وهذه النتيجة تعطى أيضاً دلالة ومؤشراً قوياً على ضعف الانتماء الحزبى وعدم الرغبة فى تحقيق أحد أشكال المشاركة السياسية بين الأغلبية

من الأعضاء الحزبيين وفضلوا الابتعاد والعزوف عن ممارسة هذا المجال في درجة واحدة مع الأعضاء غير الحزبيين.

٣/ الأحزاب السياسية والترشيح للمناصب السياسية والحزبية

- كشفت الدراسة ارتفاع المشاركة السياسية من خلال الترشيح بين عينة أعضاء الأحزاب مقارنة بعينة غير الأعضاء حيث بلغت نسبة المشاركة ٣٦% من الأعضاء، ١٦% من غير الأعضاء.
- تبين ارتفاع نسبة المشاركة بالترشيح فى أكثر من مستوى من مستويات الترشيح بمعنى تعدد المستويات التى يمكن أن يرشح فيها أعضاء الأحزاب مقارنة بغيره من غير الأعضاء.
- كشفت الدراسة انخفاض نسبة الترشيح فى انتخابات الأحزاب السياسية بين أعضائها مقارنة ببقية المستويات الأخرى حيث بلغت نسبة الترشيح للأحزاب السياسية ٧% من إجمالى تكرارات الترشيح للمستويات المختلفة.

فى حين جاءت نسبة الترشيح للنوادى الرياضية والنقابات والمجالس المحلية بنسب متقدمة للغاية عن نسبة الترشيح للأحزاب السياسية مع ملاحظة تشابه عينتى الدراسة فى نسب الترشيح للمجالات السابق الإشارة إليها ما عدا متغير الترشيح لانتخابات الأحزاب السياسية. وهذه دلالة ومؤشر واضح يتفق ما سبق الإشارة إليه فى الجزء النظرى من الدراسة أن جميع الأحزاب السياسية ومن بينها الحزب الوطنى الديموقراطى باعتباره الحزب الحاكم لا يعتمد فى تكوين هيكله التنظيمى على الانتخاب واختيار الاكفء والأكثر شعبية بقدر اعتماده على التعيين من قبل رئيس الحزب للمستويات القيادية الأعلى وأمين عام الحزب للمستويات القيادية الأدنى على مستوى المحليات. والاعتماد فى اختيار هذه القيادات على العلاقات الشخصية ومدى معرفة

القيادات السياسية فى المستويات الأعلى للشخص المرشح. كما تتدخل جهات رقابية متعددة فى تحقيق هذا الإجراء. وهذا ما ينفى على الأحزاب السياسية فى مصر تطبيق أهم مبادئ الديموقراطية بتعطيل عملية الانتخابات والاعتماد على التعيين.

الأحزاب السياسية وشغل منصب سياسى

- كشفت الدراسة ارتفاع درجة المشاركة السياسية لأعضاء الأحزاب السياسية من خلال شغل أحد المناصب السياسية مقارنة بغير الأعضاء حيث بلغت نسبة من شغل منصباً سياسياً ١٧% بين الأعضاء فى حين بلغت ٧% بين غير الأعضاء.
- كشفت الدراسة أن التأييد الحزبى ليس أهم العوامل بين مصادر التأييد المختلفة لأعضاء الأحزاب للحصول على منصب بل أن أهم مصادر التأييد للحصول على منصب سياسى كانت بفضل الخدمات السابقة لشاغل المنصب بنسبة ٣٨% من تكرارات مصادر التأييد، ثم الاعتماد على تأييد الأهل والأصدقاء بنسبة ٢٧%، ويلى ذلك تأييد الحزب بنسبة ١٨% وأخيراً تأييد سكان المنطقة بنسبة ١٧% من تكرارات مصادر التأييد لشاغلى المناصب من أفراد عينة الدراسة.
- أوضحت الدراسة أن أهم وسائل الأحزاب للتأثير فى المشاركة السياسية يرجع إلى ما تنشره الصحف الحزبية من رؤى ومقالات مختلفة حول قضايا ومشكلات المجتمع بنسبة ٥٤% من الإجابات ثم عقد الندوات والمؤتمرات بنسبة ٢٠%. يلى ذلك نشاط الأحزاب لضم أعضاء جدد بنسبة ١٢% وإتاحة الفرصة للترشيح للمناصب الحزبية والمحلية بنسبة ٩% وأخيراً إتاحة الفرصة لشغل المناصب الحزبية.

ـ كشفت الدراسة أن أهم الأساليب التى يمكن بها تفعيل دور الأحزاب فى تحقيق المشاركة السياسية وتوسيع قاعدتها هى إتاحة الفرصة للقيادات الشابة فى تولى المناصب السياسية والتنفيذية وإشراكهم فى مختلف الأنشطة السياسية بالمجتمع بنسبة ٢٥% من تكرارات إجابات الأعضاء، ثم الاهتمام بمشاكل الجماهير بنسبة ٢١% ويليها تطوير برامج الأحزاب بنسبة ٢٠% ثم الانتشار فى المدن والقرى. أما فيما يتعلق باتجاهات عينة غير الأعضاء فإن ترتيب أهمية هذه الأساليب يختلف عن ترتيبها بين عينة الأعضاء حيث يرى غير الأعضاء أن أهم طرق تفعيل دور الأحزاب فى المشاركة السياسية يتم من خلال الاهتمام بمشاكل الجماهير التى يضعها الأعضاء فى الترتيب الثانى.

وتكشف البيانات عن ملاحظة فى غاية من الأهمية وهى أن الأعضاء أكثر إحساساً ببطء دوران السلطة وتبادل المواقع القيادية داخل كافة الأحزاب وتولى أفراد معينين المواقع القيادية منذ أكثر من ربع قرن سواء الحزب الحاكم أو الأحزاب المعارضة، ويرى غير الأعضاء غياب الأحزاب السياسية عن الاهتمام بمشاكل المواطنين وعدم تقديم حلول عملية لها.

أهم مستخلصات الدراسة

ويمكن تلخيص النتائج الخاصة بدور الأحزاب السياسية فى المشاركة السياسية على مختلف أشكالها ومستوياتها من خلال الرسم البيانى التالى :

شكل رقم (١)
يوضح دور الأحزاب السياسية فى المشاركة
على مختلف أشكالها ومستوياتها

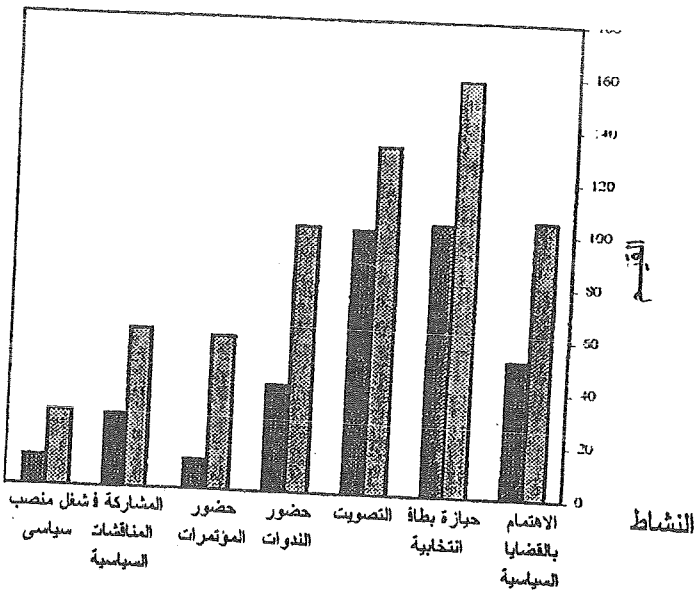

ـ أن حيازة البطاقة الانتخابية هى أكثر مستويات المشاركة انتشاراً بالمجتمع حيث بلغ عدد من يملكون بطاقة انتخابية أى المقيدين فى جداول الانتخاب ٢٦١ فرداً من إجمالى أفراد العينتين ويمثلون نسبة ٧٩,١% من إجمالى أفراد العينتين.

ـ أن المشاركة فى التصويت تمثل المركز الثانى بين مستويات المشاركة بعدد ٢٣٢ فرداً من جملة أفراد العينتين وبنسبة ٧٠,٣% وتشمل هذه النسبة جميع مستويات التصويت.

ـ أن الاهتمام العام بالسياسية يمثل المركز الثالث بين مستويات المشاركة بعدد ١٥٧ فرداً وبنسبة ٤٧,٦% من إجمالى العينة الكلية.

ـ أن حضور الندوات والمؤتمرات يمثل المركز الرابع بين مستويات المشاركة بعدد ١٤١ فرداً وبنسبة ٤٢,٧% من حجم العينة الكلية.

- أن الترشيح فى الانتخابات يأتى فى المركز الخامس بعدد ٨٧ فردا يمثلون نسبة ٢٦,٤% من إجمالى حجم العينة الكلية.

- أن المشاركة فى المناقشات السياسية تمثل المركز السادس بعدد ٧٣ فردا بنسبة ٢٢,١% من إجمالى حجم العينة الكلية.

- إن المشاركة من خلال شغل منصب سياسى تأتى فى المركز السابع بعدد ٣٩ فردا وبنسبة ١١,٨% من إجمالى حجم العينة الكلية.

وقد توصلت الدراسة من خلال العرض الجدولى وتحليله إلى نتائج خاصة بالمشاركة السياسية فى مختلف مستوياتها وصورها وأشكالها من خلال البيانات التى تم جمعها من الميدان مصنفه حسب مستوى المشاركة. ونظرا لأن الدراسة تهدف إلى الوقوف على مدى فعالية الأحزاب السياسية فى المشاركة السياسية بالمجتمع، أكثر من اهتمامها بالوقوف على دور هذه الأحزاب. فقد حاول الباحث قياس هذه الفعالية فى صورة كمية إحصائية لتحديدها رقميا. وقد تم ذلك من خلال قياس الفروق بين المشاركين من الأعضاء وغير الأعضاء فى كل مستوى من مستويات المشاركة الذين أجابوا بنعم فقط من العينتين، وتم استبعاد الذين أجابوا "أحيانا" و "لا" وذلك لوقتية وعدم انتظام المشاركة لديهم وعدم استمراريتها.

ويوضح الجدول التالى قياس فعالية الأحزاب السياسية فى المشاركة السياسية لكل مستوى من مستويات المشاركة على اختلافها.

جدول (٢)

يبين فعالية الأحزاب فى مختلف أشكال المشاركة السياسية

مستوى المشاركة	الأعضاء	غير الأعضاء	الجملة	الفعالية للنشاط
الاهتمام العام بالسياسة	١٠٥	٥٢	١٥٧	٠,٣٤
حيازة البطاقة الانتخابية	١٥٨	١٠٣	٢٦١	٠,٢١
المشاركة فى التصويت	١٣٢	١٠٠	٢٣٢	٠,١٣
حضور الندوات والمؤتمرات	١٠١	٤٠	١٤١	٠,٤٣
المشاركة فى المناقشات السياسية	٥٠	٢٣	٧٣	٠,٣٦
الترشيح فى الانتخابات	٦٠	٢٧	٨٧	٠,٣٨
شغل منصب سياسى	٢٨	١١	٣٩	٠,٤٤
الجملة	٧٦٧	٤,٩	١١٧٦	٠,٣٠

يلاحظ من بيانات الجدول السابق ارتفاع عدد الحائزين على بطاقة انتخابية وكذلك المشاركين بالتصويت عن المهتمين بالسياسة والأمر منطقى أن يكون عدد المهتمين بالسياسة أكثر من عدد حائزى البطاقات الانتخابية وكذلك أكثر من المشاركين بالتصويت. ويمكن تفسير ذلك إلى التعبئة التى يتعرض لها المواطن لقيد اسمه فى جداول الناخبين، والمشاركين فى التصويت دون أن يكون له اهتمام شخصى بذلك، وينطبق ذلك على أفراد العينتين من الأعضاء وغير الأعضاء ومصدر هذه التعبئة يكون غالبا من العائلة التى ينتمى إليها الشخص، أو قد يكون من الحزب السياسى فيما يتعلق بأعضاء الأحزاب أو الاثنين معا إذا تطابقت مصلحة العائلة مع مصلحة الحزب السياسى، وبتطبيق مقياس الفعالية السابقة الإشارة إليه كانت النتائج كالآتى :

١- فعالية الأحزاب السياسية فى الاهتمام العام بالسياسة منخفضة وضعيفة حيث كانت قيمة الفعالية ٠,٣٤

٢- إن فعالية الأحزاب السياسية بالمجتمع فى حضور الندوات والمؤتمرات هى فعالية متوسطة حيث كانت قيمة مقياس الفعالية ٠,٤٣ ويرجع ذلك إلى ما تقوم به بعض الأحزاب من عقد ندوات ومؤتمرات قد لا تتوافر فى حالة عدم وجود الأحزاب السياسية.

٣- إن فعالية الأحزاب السياسية بالمجتمع فيما يتعلق بالمشاركة من خلال المناقشات السياسية هو فعالية منخفضة وضعيفة حيث كانت قيمة المقياس ٠,٣٦

٤- كشفت نتيجة المقياس عن أن فعالية الأحزاب فى الترشيح للانتخابات المختلفة فعالية منخفضة وضعيفة حيث كانت القيمة على المقياس ٠,٣٨، ويرجع ذلك إلى أن كثيرا من الأحزاب السياسية لا تقدم مرشحين لكل الدوائر الانتخابية فيما عدا الحزب الوطنى، كما أن معظم الأحزاب السياسية لا تقدم مرشحين فى كثير من المناطق للمجالس المحلية، واستثار الحزب الوطنى بذلك.

٥- تبين من المقياس أن فعالية الأحزاب فى المشاركة السياسية من خلال شغل منصب سياسى هى فعالية متوسطة حيث كانت قيمة الفعالية كما يوضحها المقياس ٠,٤٤

٦- تبين أن فعالية الأحزاب السياسية بالمجتمع من خلال المشاركة بالتصويت فى الانتخابات فعالية ضعيفة للغاية أو منعدمة حيث كانت قيمة هذه الفعالية كما وضحها المقياس هى ٠,١٣، وتشير البيانات الخاصة بالمشاركين فى الانتخابات المختلفة إلى تأكيد هذه النتيجة حيث لم يصاحب التعدد الحزبى القائم زيادة فى عدد المشاركين بالتصويت مقارنة بالفترة السابقة على فترة التعدد الحزبى.

٧- كشفت نتائج القياس انخفاض وضعف المشاركة السياسية من خلال المستويات المختلفة لها حيث كانت قيمة المقياس ٠,٣٠ وهى تعبر عن متوسط المشاركة من خلال الأوجه والمستويات المختلفة للمشاركة السياسية.

ويمكن تمثيل نتائج فعالية الأحزاب فى المشاركة السياسية بالمجتمع بيانيا من خلال الرسم البيانى التالى :

شكل رقم (٢)

يوضح فعالية الأحزاب فى المشاركة السياسية بالمجتمع

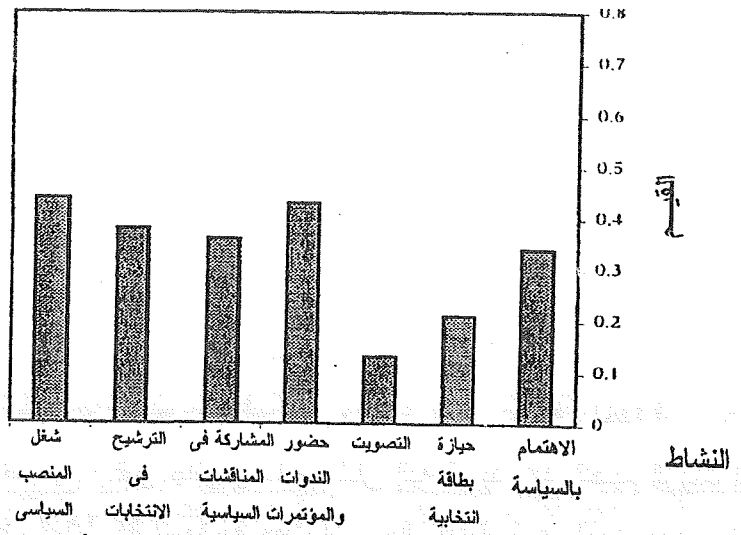

يتضح من الرسم البيانى السابق أن ترتيب فعالية الأحزاب المجتمع كانت كالآتى :

يأتى التأييد والمساندة لشغل المنصب أو الموقع السياسى فى المرتبة الأولى وتشغل المشاركة فى حضور الندوات والمؤتمرات السياسية المرتبة الثانية أما ترشيح الأعضاء للانتخابات فقد جاءت فى المرتبة الثالثة وفى المركز الرابع الاشتراك فى المناقشات السياسية عند حضور الندوات والمؤتمرات أما المركز الخامس جاء من نصيب الاهتمام بالقضايا السياسية

المحلية والدولية أما حيازة البطاقة الانتخابية والقيد فى الجداول الانتخابية فقد جاءت فى المركز قبل الأخير والمشاركة فى التصويت جاءت فى الترتيب السابع والأخير.

ويلاحظ من هذا الترتيب لدرجات المشاركة السياسية فى مجالاتها المتعددة أنه يتشابه إلى حد كبير مع ما أشار إليه كل من **عبد الهادى والجوهرى والسيد عبد الحليم الزيات** فى كتاباتهما فى الاجتماع السياسى الذى سبق الإشارة إليهما فى بداية الدراسة نقلا عن كل من **ميخائيل روش وفيليب التوف** فى كتابهما مقدمة فى علم الاجتماع السياسى حيث صاغا أساليب ودرجات المشاركة السياسية على شكل هرم يأتى تقلد منصب سياسى أو إدارى على قمته فى حين تمثل عملية التصويت قاعدته باعتبارها الحد الأدنى من درجات المشاركة السياسية وبالمناقشة نجد أن هناك اتفاقا بين ما توصلت إليه دراستنا الراهنة وتصور **روش والتوف** حيث جاء تقلد منصب سياسى فى المرتبة الأولى وعلى قمة درجات المشاركة السياسية وجاء التصويت ليحتل المرتبة الأخيرة وقاعدة الشكل الهرمى الذى يغطى درجات المشاركة السياسية إلى أن اختلافنا مع تصورهما لدرجات المشاركة السياسية فى أنهما دمجا بين المنصبين السياسى والإدارى فى درجة واحدة فى حين أن هذا غير صحيح وغير جائز وهذا ما أشار إليه **السيد عبد الحليم الزيات** فى دراسته عن المشاركة السياسية حيث أن رجال السياسة هم الذين بيدهم سلطة اتخاذ القرار فى حين يقتصر دور رجال الإدارة على تنفيذ هذا القرار أو اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذه على الأقل ونحن نتفق مع هذا الرأى بضرورة الفصل بين كل من المنصب السياسى والإدارى وجوانب الاختلاف الأخرى أن دراستنا الراهنة كشفت عن درجات للمشاركة السياسية لم يشر إليهما كل من **روش والتوف** وهى المشاركة فى الدعاية الانتخابية للمرشحين وفصل الحضور والاشتراك فى الندوات والمؤتمرات عن الاشتراك فى المناقشات السياسية التى دمجهما كل من **روش والتوف** معا.

يمكن تفسير ضعف فعالية الأحزاب السياسية فى تنشيط المشـــاركة السياسية بالمجتمع المصرى لعدة أسباب يأتى فى مقدمتها ما يلى :

ـ نمط الثقافة السياسية التى سادت المجتمـــع المصـــرى لفـترات تاريخية طويلة، أساليب ومؤسسات التنشئة السياسية، المناخ السياسى الســائد بالمجتمع، عدم تبنى الأحزاب السياسية لبرامج تقنع المواطنيـــن بالانضمـــام إليها.

وسوف نتناول بالمناقشة هذه الأسباب فيما يلى.

أولا : نمط الثقافة السياسية التى استمرت لفترة طويلة فى المجتمع المصـــرى فى إطار حزب واحد أو ما يطلق عليـــه النظـــام الشـــمولى الاتحـــاد الاشتراكى العربى. ومن قبله الاتحاد القومى وهيئة التحريـــر عقـــب الثورة. وإن كانت فترة الاتحاد الاشتراكى العربى تميزت بدور فعـــال فى مجال التثقيف السياسى للشباب من خلال منظمة الشـــباب حيـــث تميزت هذه الفترة بكثرة وتعدد معسكرات إعداد الشباب ثقافيا وتدرجت من معسكرات للعضوية وإعداد للقادة. وإن سيطر عليها فكر وثقافـــة الحزب الواحد دون السماح بمناقشة الآراء والاتجاهـــات المعارضـــة داخل هذه اللقاءات.

ثانيا : عملية التنشئة السياسية التى تتم من خلال الأسرة والمدرسة والجامعة. وهى مؤسسات فى مجملها لا تشجع على ممارسة الـــدور أو العمـــل السياسى. بل أن المؤسسات التعليمية المدارس والجامعـــات محظـــور ممارسة العمل السياسى بداخلها لاقتصاره على الأحـــزاب السياســـية. وبالتالى لا يستطيع الشباب ممارسة العمل السياسى فعليا داخـــل هـــذه المؤسسات التى من المفترض أن تساهم فى تشكيل اتجاهات الشـــباب السياسية. وبالتالى يفتقد الشباب القدرة على تكوين ثقافة سياسية تعتـــبر

زادا بالنسبة له عند التحاقه بالأحزاب السياسية وإذا كانت الجامعات غير قادرة أو غير مؤهلة لإعداد المواطن للمشاركة السياسية الايجابية فلن تستطيع الأحزاب السياسية القيام بهذا الدور حيث افتقاد المواطن لقاعدة معلوماتية كافية عن مفهوم ومجالات المشاركة السياسية وأهميتها بالنسبة للمواطن والمجتمع.

ثالثا : البيئة السياسية التى يعيش فيها المواطن حيث يسود اعتقاد قوى لدى المواطنين بأن مشاركتهم السياسية من خلال أحد مجالاتها التصويت على سبيل المثال لا قيمة لها ولا يؤخذ فى الاعتبار أصواتهم حيث يتم تزويرها أو تزييفها لصالح مرشحين بعينهم وما يحدث من تسديد الأصوات بصورة جماعية داخل اللجان الانتخابية مما أفرغ العملية الانتخابية من جوهرها. ومن هنا يفقد المواطن الحماس للإقدام على عملية الانتخابات لضعف ثقتهم فى نزاهتها ومن هنا يسود شعور علم بينهم بعدم جدواها وجودتها ومن هنا تفقد المشاركة السياسية أحد أفضل مجالاتها.

رابعا : عدم وجود برامج واضحة ومقننة للأحزاب السياسية وأن المرشحين للانتخابات لا يتحدثون عن برامج سياسية أثناء دعايتهم بقدر حديثهم عن تقديم خدمات للناخبين. فغياب البرامج السياسية وعدم تبنى الأحزاب السياسية قضايا مجتمعية يتم تناولها بالبحث والمناقشة وتقديم الحلول لها مثل قضايا البطالة والأمية والمشكلة السكانية. وأن معظم برامج الأحزاب تتصف بالعمومية مما يدفع المواطنين للعزوف عن الانضمام للأحزاب السياسية والمشاركة فى أنشطتها وبالتالى تفقد هذه الأحزاب فعاليتها فى تحقيق المشاركة السياسية الإيجابية بين المواطنين.

تعقيب :

وباعتبار الانتخابات وما تتضمنه من التصويت أكثر عناصر سلم المشاركة السياسية حسب أغلب النماذج التى صاغها علماء السياسة والاجتماع السياسى فى تحديدهم لدرجات المشاركة السياسية وأنها ذات أهمية مجتمعية لتأثيرها الحيوى على عملية الممارسة السياسية. بإن الانتخابات التشريعية الأخيرة ٢٠٠٠م قد أظهرت ضعف فاعلية الأحزاب السياسية فى تنشيط عملية المشاركة السياسية ومن هنا جاءت نتائج الدراسة الميدانية متمشية مع التجربة الحقيقية التى مر بها المجتمع المصرى عام ٢٠٠٠م.

ـ فلم يستطع أى حزب سياسى فى مصر من ترشيح عدد من أعضائه يساوى إجمالى عدد مقاعد مجلس الشعب ٤٤٤ مقعدا بإستثناء الحزب الوطنى الديموقراطى بل أن بعضا من هذه الأحزاب لم يستطع ترشيح مرشح واحد من إجمالى الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٢٢٢ دائرة.

إن ترشيحات الأحزاب السياسية لم تكن صائبة ١٠٠% فتقدم الحزب الوطنى الديموقراطى بـ ٤٤٣ مرشحا من جملة عدد المرشحين البالغ عددهم ٣٩٥٧ وبنسبة ١١، ١٩% فى مقابل ٣١٠٤ مرشحا مستقلا بنسبة ٧٨,٤% أما أحزاب المعارضة الرئيسية الأربعة فقد وصل عدد مرشحيها إلى ٣٥٢ مرشحا من بينهم ٢٢٤ وفديا بنسبة ٦٣,٦% من مرشحى المعارضة و٥٨ للتجمع بنسبة ١٦,٥% و٣٣ للحزب الناصرى بنسبة ٩,٣% وللأحرار ٣٧ بنسبة ١٠,٥% والأحزاب الأخرى الصغيرة قدمت ٥٨ مرشحا لم يحقق أحدهم فوزا وأعلنت النتائج فبلغ عدد المرشحين الفائزين ٤٤٢ مرشحا بعد إلغاء الانتخابات فى دائرة الرمل بمحافظة الإسكندرية كان من نصيب الحزب الوطنى منهم ٣٣٨ مرشحا بنسبة ٨٧,٧٨% والمستقلين ٣٧ بنسبة ٨,٣٧% وأحزاب المعارضة ١٧ بنسبة ٣,٨٤% ويقسم المرشحين الفائزين للحزب الوطنى الديموقراطى إلى ثلاث شرائح.

- ١٧٨ نائبا بنسبة ٣٨,٩% من إجمالى أعضاء البرلمان كانوا من ضمن قائمة مرشحى الحزب فى الانتخابات.
- ١٨١ نائبا بنسبة ٤٠,٩% تقدموا للترشيح كمستقلين بعد أن استبعدهم الحزب من قائمة ترشيحاته.
- ٣٥ نائبا بنسبة ٧,٩% كانوا مرشحين لم يسبق لهم العضوية بالحزب الوطنى وانضموا إليه بعد فوزهم فى الانتخابات.
- وتقسم مقاعد أحزاب المعارضة الـ ١٧ مقعدا بنسبة ٣,٨٤% كالتالى : ٧ من حزب الوفد و٦ لحزب التجمع و٣ للناصرى ومقعدا واحد للأحرار أما الإسلاميون فقد فازوا بـ ١٧ مقعدا وهكذا تفوقوا فى المقاعد التى حصلوا عليها على أحزاب المعارضة مجتمعة(٤٦).
- هكذا كشفت نتائج انتخابات ٢٠٠٠ ضعف الأحزاب السياسية فى تفعيل عملية المشاركة السياسية من خلال أفضل صورها ومجالاتها بعدم استنادها على قاعدة شعبية قوية تعتمد عليها فى تحقيق فاعلية بالمجتمع بل أن ترشيح المستقلين بعيدا عن الأحزاب التى ينتمون إليها وفى مقدمتهم الحزب الوطنى الديموقراطى وخوضهم المعركة الانتخابية وفوزهم على زملائهم الذين حصلوا على تأييد ومساندة وترشيح الحزب دلالة ومؤشرا قويا على ضعف الولاء والانتماء الحزبى.

<u>وإجمالا يمكن التأكيد على أن أهم الأسباب الأساسية لضعف الأحزاب السياسية فى تنشيط عملية المشاركة السياسية فى ضوء ما سبق الإشارة إليه كما يلى :</u>

- افتقاد الأحزاب السياسية إلى رصيد وثقل جماهيرى داخل المجتمع مما يدفعنا إلى أن نطلق عليها أن أحزاب نخبوية لا تخاطب سوى الصفوة فى

المجتمع وذلك لقيامها منذ بدء عملية التعددية الحزبية فى مصر عقب الثورة عام ١٩٧٦م بقرارات فوقية من السلطة الحاكمة أو بأحكام قضائية فولادتها كانت غير طبيعية فلم تؤسس بناء على إرادة شعبية قوية من أفراد لديهم برامج ورؤى سياسية تدفعهم إلى تشكيل أحزاب سياسية.

- لا تمتلك الأحزاب السياسية حلولا واقعية للمشاكل الجماهيرية إلا على مستوى الأقوال من خلال ما ينشر فى الصحف الحزبية أو ما يقال فى المؤتمرات التى تعقد على فترات متباعدة وخاصة خلال إجراء الانتخابات القومية أو المحلية فم تتقدم الأحزاب السياسية ببرامج محددة قابلة للتطبيق لمواجهة مشكلات البطالة والأمية والزيادة السكانية وانخفاض المستوى الاقتصادى للمواطنين وعدم تقديمها برامج لتحسين مهارات المواطنين بتنفيذ برامج تحويلية وكل ما يعلن من برامج فإنها حكومية يبدأ من بعدها الحزب الوطنى فى ترديدها والتغنى بها وتبدأ أحزاب المعارضة بنقدها ومهاجمتها.
- ضعف تداول المواقع القيادية فى جميع الأحزاب السياسية مما أصابها بشيخوخة القيادة فهناك من القيادات الحزبية من يتولى موقعه منذ أكثر من ربع قرن.
- اتباع الأحزاب السياسية أسلوب التعيين لشغل مختلف المواقع الحزبية من قبل رئيس الحزب أو الأمين العام مما ينسف عملية الانتخاب باعتبارها أهم مبادئ تحقيق الديموقراطية.
- إعلان الأحزاب السياسية عن معايير مجردة يصعب قياسها لاختيار القيادات الحزبية أو لترشيحها لقيادات لشغل مواقع مختلفة ومن بين هذه المعايير (معايير الطهارة والشفافية والقدرة على الحركة بين المواطنين وغير ذلك).

- التقارب الشديد بين مختلف برامج الأحزاب السياسية التى تعلن وعدم تقديم المرشحين الحزبيين لبرامج حزبية للناخبين بقدر تقديمهم وعود لتحقيق خدمات.

- القيود المفروضة على تأسيس وإنشاء الأحزاب من قبل الدولة مع تقييد نشاط وفاعلية النقابات المهنية والجمعيات الأهلية فى مجال المشاركة والتنمية السياسية.

- سيطرة العوامل الشخصية من قبل الناخبين عند اختياراتهم للمرشحين فى الانتخابات المختلفة وضعف الالتزام الحزبى أو الارتباط بتنظيم سياسى عند الاختيار وذلك بغض النظر عن كفاءة وشخصية المرشح الذى يتم اختياره من قبل الحزب السياسى لخوض المعركة الانتخابية.

- سيطرة الحزب الوطنى الديموقراطى باعتباره الحزب الحاكم على كل الجهاز الإدارى فى الدولة مما دفع كل من يرغب فى تولى منصبا قياديا أو تحقيق حراكا مهنيا أو وظيفيا للانضمام والانتماء للحزب الوطنى وعدم إعطاء الفرصة للآخرين فى تحقيق الحراك المهنى أو تولى المواقع القيادية.

- ابتعاد أعداد لا بأس بها من المثقفين والمفكرين عن الانضمام للأحزاب السياسية وعدم اشتراكهم فى العمل السياسى فى الوقت الذى ينضمون فيه لمختلف مجالات النشاط الأهلى مما يضعف لغة الحوار والمناقشة والتأصيل العلمى للقضايا التى تثار وتناقش فى الاجتماعات الحزبية وفى حالة انضمامهم يشعرون أن المواقع القيادية داخل هذه الأحزاب لا تعتمد على معايير الكفاءة والقدرة والمهارات الشخصية بقدر اعتمادها على تبادل المصالح والمنافع والشللية والعلاقات الشخصية مما يخلق لديهم شعورا بالإحباط واليأس وعدم الرغبة فى العطاء بفاعلية.

ـ الاقتناع الجازم لدى الكثيرين من المواطنين بأن أصواتهم في عملية الانتخابات سواء القومية أو المحلية ينالها التزييف والتزوير لصالح مرشحين بعينهم وذلك من خلال تدخل الأجهزة المختلفة سواء لصالح الحزب الحاكم أو تدخل قيادات محلية ذات ثقل جماهيرى لصالح مرشحين بعينهم وخاصة فى المجتمعات الريفية مما دفع بهؤلاء إلى عدم الثقة فى نتائج الانتخابات وخاصة قبل الانتخابات التشريعية الأخيرة ٢٠٠٠ التى تولى القضاء الإشراف عليها مما أعطاها بعدا جديدا فى عدم تزييف وتزوير الأصوات.

وبعد عرض ومناقشة الأسباب المتعددة التى ساهمت فى ضعف فاعلية الأحزاب السياسية فى تفعيل عملية المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى يمكن القول أن ما أشار إليه ميتشلز فى كتابه الأحزاب السياسية حول تكوين (نخب مغلقة) أو ما يطلق عليه أوليجاركات داخل كل تنظيم تتمتع بمختلف المزايا وتمتلك مقاليد القوة بفضل قدراتها التنظيمية وأنها قوة متماسكة تشكل جبهة قوية قادرة على تحدى القوة المعارضة لها ومع ما أشار إليه أحمد زايد فى مؤلفه البناء السياسى فى الريف المصرى بأن التعددية تعنى ألا تتحكم جماعة واحدة فى القوة وإنما تتوزع فى المجتمع وأيضا ما أشار إليه بيتر دروكر Peter Drucker بأنه ليس العبرة فى وجود العديد من الجماعات والمنظمات داخل المجتمع تعمل فى مجال العملية السياسية ولكن المهم أن تكون هناك مشاركة فعلية من هذه الجماعات والتنظيمات ولو بدرجات متفاوتة ولديها القدرة على الوصول إلى مراكز التأثير السياسى فى المجتمع حيث أن فكرة المشاركة تفترض أن الأشخاص يمكنهم عرض وفرض آرائهم من خلال هذه المنظمات المتعددة فى المجتمع.

فنتائج دراستنا الراهنة تتفق إلى حد كبير مع التوجهات النظرية

السابقة لكل من موسكا وميتشلز وأحمد زايد وبيتر فى أن النخب المغلقة فى الأحزاب السياسية المصرية جعلت من الصعوبة تداول المواقع القيادية داخلها وأصابها بما يمكن أن نطلق عليه شيخوخة القيادة ومن هنا فقدت قدرتها على تفعيل عملية المشاركة السياسية وأنه بالرغم من كثرة الأحزاب السياسية فى المجتمع المصرى فإن تأثيرها فى عملية المشاركة السياسية غير فعال ومن هنا تحقق القول بأنه ليس العبرة فى تعدد الجماعات والمنظمات ولكن العبرة فى فاعلية هذه الجماعات والمنظمات فى العملية السياسية داخل المجتمع.

ونستطيع أن نوجز الأسباب التي ساهمت في ضعف الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية إلى قسمين أساسيين الأول يتعلق بالبيئة التي تحيط بالأحزاب السياسية وما تضمه من عوامل ثقافية وسلوكية وتنظيمية ويأتي في مقدمة هذه العوامل سياسيات الدولة وتوجهاتها إزاء التعددية الحزبية وثانيا عوامل ذاتية تتعلق بالنظام الداخلي لكل حزب وما يرتبط به من قيادة وإمكانيات وتماسك وصراع وبرنامج سياسي، هذه الأسباب وغيرها ساعدت في خلق مناخ من الشك السياسي والغربة السياسية بين المواطنين فدفعهم إلى النظر للعمل السياسي والاشتغال به وممارسته على أنه نوعا من مضيعة الوقت والجهد الضائع وأنه غير مجد بل أن البعض منهم يرى أن الانتماء لأحد الأحزاب السياسية المعارضة فيه تهديد لمستقبله الوظيفي. فهل تستطيع الأحزاب السياسية أن تعيد ترتيب أوراقها وتعدل من برامجها وأساليب عملها وأنشطتها داخل المجتمع وبمعنى آخر تطوير الأداء الحزبى لتحقيق مشاركة سياسية فعالة بين كل طوائف المجتمع باعتبارها جوهر العملية السياسية وأنها ليست مجرد هدف لتحقيق تنمية سياسية بل هى فى الوقت ذاته دينامية أساسية من ديناميات النظام السياسى ومؤشر مهم على تطوره وتقدمه.

الهوامش والمراجع

(١) محمد على محمد : القوة والدولة، جـ٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ص ٢٣٩ ــ ٢٤٠.

(٢) سعد إبراهيم جمعة : الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٣٧.

(3) Alex Inkeles, Participation citizenship in six Developing Countries, The American Political Sciences, Review Vol. 63, No, 4, P. 1139.

(4) Michels. R. Political Parties, A Sociological study of the aligarchical Tendencies of Modern Democracy, Trans by Eden and Cedar Paul, The Free Press, New York, 1962, p.423.

(٥) إسماعيل على سعد : نظرية القوة، مبحث فى علم الاجتماع السياسى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨م، ص ص ١٥٩-١٦٠.

(6) Moska, G., The Ruling class Translated by Kehan, H. Mac, Grow Hill Book comp. New York, 1965, p.239.

(٧) أحمد زايد : البناء السياسى فى الريف المصرى، دراسة اجماعات الصفوة القديمة والجديدة، ط١ ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص٥٧.

(8) Carl A. Sherrouse: who Governs? Theories of Power in the United state: Pluralism, February 27,1997,p.1. http://www.Udel-deu/htr.mercian/Taxts/ Pluralism. htm/

(9) Peter: F. Drucker, The New Pluralism, November 14, 1999, P.7, http://www.drucker.org/leaderbooks//c//Fallah/New. Pluralism.html.

(١٠) محمد على محمد : أصول علم الاجتماع السياسى، السياسة والمجتمع فى العالم الثالث، القوة والدولة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣، ص ٣٠٦.

(١١) فاروق يوسف : القوة السياسية، اقتراب واقعى من الظاهرة السياسية، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٠، ص ٣٧٤.

(١٢) محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣١.

(١٣) السيد حنفى عوض : السياسة والمجتمع، مطبعة نور الإيمان، الطبعة السابعة، ٢٠٠٠م، ص ٢٩٣.

(١٤) مريم أحمد مصطفى : التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧، ص ٢٥٣.

(١٥) إبراهيم أبو الغار : الأحزاب السياسية فى : عبد الهادى الجوهرى وآخرون، دراسات فى علم الاجتماع السياسى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧، ص ١٣٧.

(١٦) غريب محمد سيد أحمد : علم الاجتماع الريفى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ٣٦٦.

(17) Gaulet, D, Participation and Development P. 165, 172, in World Development Vol. 17, No. 2. 1989.

(18) Riekin, S.B, and Others, Primary Health Care on Measuring Participation, p. 933 in Social Science Medicine Vol. 26, No, 1988.

(١٩) عاطف أحمد فؤاد : علم الاجتماع السياسى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص ٨٣.

(20) Somuel P. Huntington, Joon Nelson, on Essay chocie, Political Participation in Developing countries, Cambridge; Harwrd University Press, 1976. P. 3.

(٢١) عبد الهادى الجوهرى : أصول علم الاجتماع السياسى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م ص ٢٥.

(٢٢) محمد عاطف غيث وآخرون : مجالات علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص ٥٢١.

(٢٣) نجاد البرعى (محرر) حقوق لا تتجزأ، أوراق الملتقى الفكرى الثـــانى حول حق المشاركة السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية الضرورية للحياة، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٢٣.

(24) Myron Weiner, Political Participation of Palitical Process, in Binder (Ed) Crisis and Sequences in Political Development Princeton, University press, 1971, pp 64-65.

(25) Norman, H. Nie, Sidney Verba, Political Participation in F.L. Greenstein V. Wpols by (eds) Non Governmental Politics Addison Wesley Publishing Co, Inc, 1975, P. 4.

(26) Richard C. Crook and James Manor, Democracy and Decentralization in south Asia and West Africa, New York, Cambridge University Press, 1998, p. 17.

(٢٧) وفاء أحمد عبد الله : المشاركة الشعبية وعلاقاتها بالتخطيط والتنميـــة. المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. المجلـــد (٢) ١٩٨٣، ص ص ٣٤-٣٥.

(28) Naomi Chazan, The New Politics of Participation in Tropical Africa, Compararon Politics, Vol 14, No, 2. 1982. P. 171.

(29) David Bray Brooke, The meaning of Participation and of demands of it .A. J. Roland Pennock Participation in Politics, Liber-Athert-on. New York. 1975.

(30) Fred M. Hayward, Political Participation and its Role in Development, The Journal of Developing Meas, Vol No. 41. P.594.

(٣١) إبراهيم مدكور : معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصريـــة العام للكتاب، ١٩٧٥، ص ٦٢.

(٣٢) علا أبو زيد (محرر) المرأة المصرية والعمل العام. مركز الدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ القاهرة ١٩٩٥، ص ٤٩.

(٣٣) محمد شومان : أزمة المشاركة السياسية من خلال الأحزاب المصرية فى:- مصطفى كامل السيد (محرر) حقيقة التعددية السياسية فى مصر ــ مركز البحوث العربية، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٦، ص ٦٨- ٦٩.

(٣٤) أحمد زايد : المصرى المعاصر، مقارنة نظرية وأمبيريقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ص ٩٢.

(٣٥) سلوى العامرى : استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٩٣، ص ٧١.

(٣٦) هالة مصطفى : النظام السياسى وقضايا التحرر الديموقراطى، القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩، ص ٣٨.

(37) Rymond Walfinger and steve Rosenstone, Who votes "New Haven and London, Yala University Press 1980, p. 2.

(38)Gregory S.Mahles, comparative Politics, In Institutional and Cross-National Approach, 2nd (ed) New Jersey, Prentice Hall, 1995, p. 199.

(٣٩) سلوى شعراوى : تفسير السلوك الانتخابى فى : مصطفى كامل السيد (محرر) حقيقة التعددية السياسية فى مصر، مرجع سابق، ص ٤٠٥.

(40) Blondel, J. Comparative Government – In Introduction 2nd (ed) New York, Prentice Hall, 1995, p. 180.

(٤١) هالة مصطفى (محرر) الانتخابات البرلمانية فى مصر ١٩٩٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣٩.

(٤٢) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ــ تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م. الملحق الإحصائى ــ (الجداول).

(٤٣) سيد على : انتخابات ٢٠٠٠م اختيار حقيقى للأحزاب، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩/١٦/٢٠٠٠م.

(٤٤) مجلة الديموقراطية : العدد الأول، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١١٥.

(٤٥) وحيد عبد المجيد، الديموقراطية الداخلية فى الأحزاب السياسية، دراسة مقارنة ١٩٧٦-١٩٨٧. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ٣٩٩-٤٠٠.

(٤٦) مجموعة باحثين : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٤٠٥.

(٤٧) هالة مصطفى : الانتخابات البرلمانية فى مصر، ١٩٩٥، مرجع سابق، ص٤٢.

(٤٨) صابر محمد عبد ربه : دور الأحزاب السياسية فى التنمية فى الدول النامية، دراسة ميدانية عن حزبين بالمجتمع المصرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة المنيا غير منشورة ١٩٨٩م.

(٤٩) غادة على موسى : التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادى وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة، دراسة الحالة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦م.

(50) Steven Abert, The Effect of Political Participation on Political, Economic and Social Development, in D.A. L., Vol, 39, No 8, 1979. P.512.

(51) Paul Pindare, Social Economic Development and in Borno of Nigeria, in D.A.I. Vol, 44, No, 11, 1984. Pp. 3-8-349.

(٥٢) مصطفى علوى (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ــ القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ١٥٠ــ ١٥١.